

**الاستشهادُ بالقراءاتِ القرآنيةِ العشر
عندَ ابنِ هشامِ الانصاري
في شرحه على الفية وموقفه منها**

د. انور راكان شلال
كُلية الإمام الأعظم الجامعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين وعلى اله واصحابه ومن سار على دربه اجمعين.

أما بعدُ

فإنَّ علم القراءات لهو علمٌ جليلٌ وترجع فائدته الى العصمة من الزلل في كتاب الله ،وصيانة الفاظه عن التحريف والتغيير ، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتميز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به وكذا الاستزادة من الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم، وإلى التسلح بالمعارف القيمة فيه؛ استعداداً لحسن الدفاع عن حمى الكتاب العزيز.

ومن هنا جاء عنوان بحثي (الاستشهاد بالقراءات القرآنية العشر عند ابن هشام الانصاري في شرحه على الفية وموقفه منها) منطلقاً من حبي لعلمي القراءات والنحو فأحببتُ أن اكتب فيهما معا فكنت اقلب كتب العربية فأعجبني شرح ابن هشام على الفية ابن مالك المسمى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) فراجعته وقراته فوجدت القراءات فيه كثيرة متواترة وشاذة ولو ذكرتها كلها لطال البحث وكثر فاقترصرت على

القراءات العشر لكثرة القراءات الشواذ في هذا الشرح وكذا قوة القراءة سندا ونقلا وموافقة لوجوه العربية اقوى من الشاذ ، وكذلك أحب أن ارى قراءات الائمة الذين نقلوا الينا قراءات المصطفى صلى الله عليه وسلم عن رب العزة جل جلاله والتعرف عليها ورؤية موقعها من العربية وبلاغتها ونزوعها الى أي لهجة، فجمعت ما يقرب من ست وثلاثين مسألة مختلفة من مسائل شرح ابن هشام على الفرية استشهد لها بالقراءات العشر ومستدلا بالقراءة على قاعدته النحوية ، فكان عملي دراسة المسائل التي استشهد لها ابن هشام بهذه القراءة وارجاع القراءة الى كتب القراءات للتأكد من نسبتها الى القارئ الذي يسميه ابن هشام ، وكذلك المرور على كتب النحو والقراءات للاطلاع على الذين احتجوا في هذه القراءة من قبل ابن هشام وكيف اعتدوا بالشاهد القرآني والتأكد أ عُضدَ بالشعر او غيره ؟ أم انفردت القراءة عند ابن هشام شاهداً مستقلاً؟ وقبل دراستي لهذه المسائل ذكرت ما المراد بالقراءات العشرة وما تعريفها وما حكمها ؟ وذكرت القراء العشرة ورواياتهم وشيء باختصار عنهم وشيء عن ابن هشام الانصاري صاحب الكتاب ولم اطل في الترجمة خوفا من ترهل البحث وإطالته.

وقد اعتمدت في بحثي هذا على مصادر اهمها (اوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام ت ٧٦١هـ) الذي كان المادة الاساس في بحثي، و(السبعة في القراءات، لابن مجاهد ت ٣٢٤هـ) الذي كنت اعزو أي قراءة من القراء السبعة اليه كونه أول مصنف في القراءات السبعة التي جمعها ابن مجاهد، و(الحجة للقراء السبعة لابن علي الفارسي ت ٣٧٧هـ) وكذلك "(حجة القراءات ،لابي زرعة ت ٤٣٠هـ) و(معاني القراءات للأزهري ت ٣٧٠هـ) والقراءة التي ليست في السبعة وهي من العشرة اعتمدت في توثيقها من كتاب (النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت ٨٣٣هـ)

و(المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ت ٣٨١هـ) و اعتمدت في كتب اعراب
القران ومعانيه على كتاب(معاني القران للفراء ٢٠٧هـ) و(اعراب القران للنحاس
ت ٣٣٨هـ) و(التبيان في اعراب القران للعكبري ت ٦١٦هـ) ورجعت الى كتب النحو
ومن اشهرها (كتاب سيبويه ت ١٨٠هـ) وشرح الفية وكتب المتأخرين.

وختمت البحث بخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع ، وبحثي الذي كتبته كان
بفضل الله ليس بفضل مني فما كان صوابا فمن الله وتوفيقه وما كان من زلل وخطأ
فمن نفسي والشيطان لاستيلاء النقص على كتابات البشر والكمال لله ولكتابه الجليل
والله من وراء القصد.

المبحث الاول

القراءات والقراءات العشر

المطلب الاول : القراءات

القراءة: مصدر قرأت الكتاب قراءةً، وفي الصحاح: قرأت الشيء قرأناً جمعته وضممت بعضه إلى بعض وقرأت الكتاب قراءة وقرأنا. ومنه سمي القرآن لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)^(١) أي جمعه وقراءته. (فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ)^(٢) قال ابن عباس رضي الله عنه: فإذا بيناه لك بالقراءة فاعمل بما بيناه لك.^(٣) قرأت الكتاب قراءةً وقرأنا، ومنه سُمِّيَ الْقُرْآنُ. وأَفْرَأَهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ مُقْرِئٌ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْقِرَاءَةِ وَالْإِقْرَاءِ وَالْقَارِئِ وَالْقُرْآنِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْجَمْعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَمَعْتَهُ فَقَدْ قَرَأْتَهُ. وَسُمِّيَ الْقُرْآنَ لِأَنَّهُ جَمَعَ الْقَصَصَ وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ وَالْآيَاتِ وَالسُّورَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَهُوَ مَصْدَرٌ كَالْغُفْرَانِ وَالْكُفْرَانِ. قَالَ: وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّ فِيهَا قِرَاءَةً، تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِبَعْضِهِ، وَعَلَى الْقِرَاءَةِ نَفْسِهَا، يُقَالُ: قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا. وَالْإِقْرَاءُ: افْتِعَالٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ^(٤) أَمَّا الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ فَهِيَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتْ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سِوَاءَ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَادَّةٌ أَوْ

(١) سورة القيامة: ١٧.

(٢) سورة القيامة: ١٨.

(٣) ينظر أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: ٢٤.

(٤) لسان العرب: ١/١٢٩.

بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَيْمَّةِ
التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ
الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ
الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ خِلَافُهُ^(١)، وَقَالَ الْكُفَوِيُّ: (الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ: كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتْ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بَوَاجِهَ،
وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا، وَصَحَّ سَنَدُهَا فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ
الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا، وَلَا يَحِلُّ إِنكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرِفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ
وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَيْمَّةِ السَّبْعَةِ أَوْ عَنِ الْعَشْرَةِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِمْ
مِنَ الْأَيْمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَالضَّابِطُ عِنْدَ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْفِقْهِ التَّوَاتُرُ وَالْأَحَادُ، فَمَا لَمْ يَتَوَاتَرَ
لَمْ تَصَحِّ بِهِ الصَّلَاةُ وَغَيْرُهَا عِنْدَهُمْ (كَمَا أَنَّ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ إِنْ لَمْ تُوجَدْ لَا يَصَحُّ ذَلِكَ)
وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ تُنْسَبُ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَّةِ لِاسْتِثْنَاءِهَا بِهَا وَتَفَرُّدِهِ
بِهَا بِأَحْكَامٍ خَاصَّةٍ فِي الْأَدَاءِ، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَإِذَا ظَهَرَ فِيهِ أَمْرُ الرِّوَايَةِ وَلَمْ يَشْتَهَرْ بِهَا مِنْ
أَحَدٍ يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِبَارُهُ^(٢).

أما القراءة الشاذة (فهي كل قراءة اختلف فيها ركن من الأركان الثلاثة السابقة، وذهب
جمهور أهل العلم من الفقهاء والمحدثين إلى أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها
القراء، شاذ غير متواتر، لا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به، والتعبد بتلاوته،
إلا أنهم قالوا: يجوز تعلُّمها وتعليمها وتدوينها، وبيان وجهها من جهة اللغة

(١) النشر في القراءات العشر: ٩/١.

(٢) الكليات: ٧٠٣.

والإعراب^(١) وقال ابن عبد البر: (أجمع المسلمون على أنه لا يجوز القراءة بالشاذة، وأنه لا يجوز أن يصلى خلف من يقرأ بها)^(٢)، وهو قول جماهير العلماء من المالكية، والشافعية ورواية عن الحنفية^(٣).

المطلب الثاني : القراء العشرة

من الموكد به عند الباحثين والمحققين في علم القراءات أن ابن مجاهد البغدادي هو اول من جعل القراءات سبعة واختارها من كم كثير من القراءات التي كانت منتشرة في زمانه وكان هذا جهدا عظيما في تاريخ هذا العلم ، ثم جاء ابن الجزري فجعلها عشرة في كتابه الجليل النشر في القراءات العشر وهم:

١- نافع بن عبد الرحمن، أبي نعيم المدني أحد القراء السبعة والأعلام، ثقة صالح أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة. وأقرأ الناس نيفا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة. مات سنة تسع وستين ومائة، وله راويان هما قالون (ت ٢٢٠هـ) وورش (ت ١٩٧هـ)^(٤)

٢- عاصم بن بهدلة أبي النجود هو أبو بكر الأسدي مولا هم الكوفي، شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة، وأبو النجود اسم أبيه، لا يعرف له اسم غير ذلك. وبهدلة اسم أمه. جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن، توفي ١٢٧هـ ، له راويان هما شعبة بن عياش الكوفي (ت ١٩٣هـ) وحفص بن سليمان الكوفي (ت ١٨٠هـ)^(٥)

(١) منجد المقرئين: ٢٢١.

(٢) التمهيد: ٣٩٣.

(٣) ينظر المجموع: ٣/ ٣٩٣ ، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: ٤٨٦

(٤) ينظر طبقات القراء: ٢/ ٣٣٠ والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: ٨/١

(٥) ينظر طبقات القراء: ١/ ٣٤٦ والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: ٩/١.

- ٣- ابو عمرو زيان بن العلاء التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة ولد سنة ثمان وستين، وتوجه مع أبيه لما هرب من الحجاج، فقرأ بمكة والمدينة وقرأ أيضا بالكوفة، والبصرة على جماعة كثيرة، فليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه، (ت ١٥٤هـ) له راويان ابو عمرو الدوري (ت ٢٤٦هـ) والسوسي (ت ٢٦١هـ)^(١)
- ٤- عبدالله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة. أصله فارسي، وكان داريا بمكة، وهو العطار، مات سنة ١٢٠ هـ له راويان البزي (ت ٢٥٠هـ) وقنبل (٢٩١هـ)^(٢)
- ٥- عبدالله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة، عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم، بن ربيعة، أبو عمران على الأصح وقيل: أبو عامر ولد سنة ثمان للهجرة وهو قارئ الشام وتوفي ابن عامر سنة ثمان عشرة ومائة له راويان هما هشام بن عمار القاضي (ت ٢٤٥هـ) وابن ذكوان (ت ٢٤٢هـ)^(٣)
- ٦- حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام، أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن رعي التميمي الزيات أحد القراء السبعة. ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضا على الأعمش؛ وحمزان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم. وقرأ أيضا على طلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وتصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كثير، وقد حدث عن طلحة بن مصرف، وحبيب بن أبي ثابت، والحكم وعمر بن مرة، وعدي بن ثابت، ومنصور وقرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى وهما أجل

(١) ينظر طبقات القراء: ٢٨٨ والبدور الزاهرة: ٩/١، وطبقات القراء: ٣٨

(٢) ينظر معرفة القراء الكبار: ٤١-٤٢.

(٣) ينظر البداية والنهاية: ١٣/٤ وتهذيب التهذيب: ٢٧٤/٥.

أصحابه توفي سنة ١٥٦هـ له راويان هما خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩هـ)

و خلاد بن خالد الكوفي (٢٢٠هـ)^(١).

٧- علي بن حمزة الكسائي امام اهل الكوفة في النحو والعربية والصرف من مصنفاته معاني القرآن " و " المصادر " و " الحروف " و " القراءات " و " نوادر " ومختصر في النحو " المتشابه في القرآن، توفي سنة (١٨٩هـ) له راويان الليث بن خالد البغدادي (ت ٢٤٠) وحفص الدوري وسبق ذكره في رواية ابي عمرو بن العلاء^(٢).

أما العشرة فهم:

٨- يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارئ، أحد العشرة مدني مشهور رفيع الذكر، قرأ القرآن، على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقا وقال غير واحد: قرأ أيضا على أبي هريرة وابن عباس -رضي الله عنهم- عن قراءتهم، على أبي بن كعب، وصلى بآبن عمر وحدث عن أبي هريرة وابن عباس، وهو قليل الحديث، تصدى لإقراء القرآن دهرا توفي (١٣٢هـ) له راويان ابن وردان (ت ١٦٠هـ) وابن جمار (ت بعد ١٧٠هـ)^(٣).

٩- يعقوب بن اسحاق بن زيد الحضرمي البصري، أبو محمد: أحد القراء العشرة. مولده ووفاته بالبصرة. كان إمامها ومقرئها. وهو من بيت علم بالعربية والأدب. له في القراءات رواية مشهورة. وله كتب، منها " الجامع " قال الزبيدي: جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن، ونسب كل حرف إلى من قرأه. ومن كتبه " وجوه

(١) معرفة القراء الكبار: ٧٥-٧٨، والبدور الزاهرة: ٩/١.

(٢) ينظر البدور الزاهرة: ٩/١، الاعلام: ٢٨٣/٤.

(٣) ينظر وفيات الأعيان ٢: ٢٧٨ وغاية النهاية ٢: ٣٨٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ٥: ١٨٨

القراءات " و " وقف التمام "توفي (٢٠٥هـ) له راويان رويس البصري (ت٢٣٨هـ)

وروح بن عبد المؤمن البصري (ت ٢٣٥هـ)^(١)

١٠- خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد: أحد القراء العشرة. كان عالماً عابداً

ثقة واشتهر ببغداد وتوفي فيها مختفياً، زمان الجهمية سنة (٢٢٩هـ) له راويان هما

اسحاق بن ابراهيم المروزي البغدادي (٢٨٦هـ) وادريس بن عبد الكريم الحداد

البغدادي (٢٩٢هـ)^(٢).

وقد أباح النبي ﷺ القراءة بها، فقال ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقروا بما

سئتم)^(٣)؟ أهى بعضها؟ أو هي واحدة؟ فالجواب عن ذلك: إن هذه القراءات كلها التي

يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة

التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع

الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرأ بذلك لموافقة الخط

لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان ﷺ وبعث بها إلى

الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على

ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من

المسلمين بعده. وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت

ورويت.^(٤) وموضوع القراءة والاحرف جاءت بها احاديث صحيحة عن النبي ﷺ فقد

روي أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ فقال: ((اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل ﷺ:

(١) إرشاد الأريب ٧: ٣٢٠ وطبقات النحويين، للزبيدي ٥١ وغاية النهاية ٢: ٣٨٦ والنجوم الزاهرة: ٩/١.

(٢) غاية النهاية ١: ٢٧٣ وتاريخ بغداد ٨: ٣٢٢.

(٣) متفق عليه رواه البخاري (٢٤١٩) ، ومسلم (٨١٨) ، بلفظ (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ).

(٤) ينظر الابانة عن معاني القراءات: ٣١-٣٢.

استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، وكلّ شاف كاف، ما لم تختتم آية عذاب بآية رحمة،
وآية رحمة بآية عذاب))^(١) وروي عنه عليه السلام أنه قال: ((أقرّني جبريل عليه السلام على حرف،
فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف))^(٢).

(١) أخرجه أحمد بهذا اللفظ في مسنده (٥ / ٤١)، وأخرجه من طريق أخرى (٥ / ٥١).

قال الهيثمي: وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو سبئ الحفظ، وقد توبع، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح. ،
ينظر مجمع الزوائد: ١٥١/٧.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١٩)، ومسلم (٨١٩) (٢٧٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

المبحث الثاني

الاستشهاد بالقراءات القرآنية

إنَّ القراءات القرآنية هي مصدر من مصادر السماع الذي يعدُّ احد اصول النحو العربي قال السيوطي: (أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه)^(١) فالقراءة الشاذة يحتج بها في النحو فكيف بالمتواترة؟ واجمع النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم كأصل من اصول السماع والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم بيانا وعجازاً، والقراءات اختلاف الفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقاً وضبطاً^(٢).

(كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون...)

(١) الاقتراح في علم اصول النحو: ٦٨.

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ في كتابته؟! ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبهم ورجوعهم عنه؟! ثم كيف يظن بعثمان رضي الله عنه أن يقرأه ولا يغيره؟! ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلف عن سلف! هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة^(١).

(١) الاقتراح في علم اصول النحو: ٧٠-٧٢

المبحث الثالث

ابن هشام الانصاري وشرحه على الفية والمسائل

التي وردت فيها القراءات

المطلب الاول

ابن هشام الانصاري وشرحه على الفية

هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور ولد في ذي القعدة سنة (٧٠٨ هـ) ولزم الشيخ شهاب الدين عبداللطيف ابن المرحل وتلا على ابن السراج وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلزمه ولا قرأ عليه وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة وتفقه للشافعي ثم تحنل فحفظ مختصر الخرق في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ وحدث جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم وله تعليق على ألفية ابن مالك ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب أشهر في حياته وأقبل الناس عليه وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه رحمه الله وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين وأنفرد بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط والاعتدال على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا مع التواضع والبر والشفقة ودمائة الخلق ورقة القلب.

قال لنا ابن خلدون ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه ومن تصانيفه غير المغنى ، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب مجلدان ، رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة أربع

مجلدات، التَّحْصِيلُ وَالتَّفْصِيلُ لكتاب التذليل والتكميل عدّة مجلدات ، شرح الشواهد الكُبْرَى وَالصُّغْرَى، قَوَاعِدُ الْأَعْرَابِ ، شذور الذَّهَبِ وَشَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، قطر الندي وبل الصدى ، وَشَرْحُ الْكَوَاكِبِ الدرية فِي شرح اللّحة البدرية لأبي حَيَّان ، شرح بَانت سعاد شرح البردة، إقامَة الدَّليل على صِحَّة النحيل، التَّذْكَرَة فِي خَمْسَة عشر مجلداً شرح التسهيل^(١)، وقد شرح الفية ابن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) شرحاً مختصراً ولم يتوسع في العلل والاقيسة بل اختصره وفيه من الفوائد الكثيرة، وتميز بكثرة الشواهد القرآنية وغيرها والابتعاد عن الخلافات النحوية التي لا طائل منها بل ينبه عليها ويمرّ عليها سريعاً، وإيجازه غير مغل وأحياناً عبارته تحتاج الى توضيح مما دعي كثير من النحاة الى وضع حواشي وتعليقات على الشرح، وكذلك لم يذكر ابیات الالفية أثناء الشرح متفرداً عن غيره من الشراح ربما الذي دعاه الاختصار والإيجاز او عدم الالتزام ببعض المسائل حسب ترتيب ابن مالك ليسهل عليه ترتيب المسائل داخل الباب الواحد ولا يلتزم بترتيب الابيات عند ابن مالك، وعند ذكره للشاهد لا يذكره كاملاً بل موطن الشاهد فقط وربما الغاية لم تكن تعليمية للمؤدبين والمبتدئين بل للذين نهلوا كثيراً من علوم العربية وغيرهم هي السبب فأسلوبه واضح لا تعقيد فيه وهذه اهم مميزات شرحه، توفي رحمه الله (٧٦١هـ).

المطلب الثاني

المسائل التي وردت فيها القراءات

١- دخول حرف النداء على غير الاسماء

ذكر ابن هشام الانصاري علامات الاسم في العربية واستشهد ومثّل لكل نوع بشواهد قرآنية وشعرية وعند ذكره لشواهد النداء نبّه الى أنّ حرف النداء لا يلزم دخوله

(١) ينظر الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة: ٩٤-٩٥

على الاسم في العربية إذ ورد في القرآن الكريم دخول حرف النداء على الحرف كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾^(١) واستشهد لقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢) بقراءة الامام الكسائي يقول ابن الجزري في هذه القراءة: (الكسائي وأبو جعفر ورويس: (أَلَا يَا اسْجُدُوا) بَتَخْفِيف اللَّام وَيَقْفُونَ (أَلَا يَا) وَيَبْتَدِئُونَ (اسْجُدُوا) عَلَى الْأَمْرِ أَيْ أَلَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْجُدُوا وَالْبَاقُونَ يَشْدُدُونَ اللَّام لاندغام الثَّوْن فِيهِمَا وَيَقْفُونَ عَلَى الْكَلِمَةِ بِأَسْرَها)^(٣) ومن المعروف به ان قراءة الامام الكسائي قراءة سبعية متواترة منقولة بالنقل الصحيح عن رسول الله ﷺ وبالإضافة الى ذلك وجدنا أن كثيرا من القراء والنحاة قد تأوَّل معاني هذه القراءة ومكانتها من المعنى والسياق القرآني إذ نلاحظ أبا زرعة ابن زنجلة يذكر ذلك فيقول: (قَرَأَ الْكَسَائِيُّ (فَهِمَ لَا يَهْتَدُونَ أَلَا يَا اسْجُدُوا) بَتَخْفِيفِ اللَّامِ وَأَلَا تَنْبِيهِ وَبَعْدَهَا يَا الَّتِي يُنَادِي بِهَا وَالْإِبْتِدَاءُ ،اسْجُدُوا عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ فَالْمَعْنَى أَلَا يَا قَوْمَ اسْجُدُوا لِلَّهِ خِلَافًا عَلَيْهِمْ وَحَمْدًا لِلَّهِ لِمَكَانَ مَا هَذَاكُمْ فَلَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الطَّغْيَانِ وَهَذَا الْكَلَامُ يَكُونُ مُنْقَطِعًا مِمَّا قَبْلَهُ عَلَى أَنْ مَا قَبْلَهُ تَمَامٌ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ كَلَامًا مُعْتَرِضًا مِنْ غَيْرِ الْقِصَّةِ الْمَاضِيَةِ إِمَّا مِنْ سُلَيْمَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمِمَّا مِنْ الْهَدْدِ عَلَى تَأْوِيلِ يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا فَلَمَّا كَفَ ذِكْرُ هَؤُلَاءِ اتَّصَلَتْ «يَا» بِقَوْلِهِ «اسْجُدُوا» فَصَارَ يَسْجُدُوا كَأَنَّهُ فَعَلَ مُضَارِعٌ إِذَا أَدْرَجْتَ الْكَلَامَ وَالْعَرَبُ تَقُولُ أَلَا يَا اِرْحَمُونَا أَيْ اَلَا يَا هَؤُلَاءِ اِرْحَمُونَا لِأَنَّ يَا لَا يَلِي الْفِعْلَ إِلَّا مَعَ إِضْمَارٍ وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ^(٤)

(١) سورة يس: من الآية ٢٦.

(٢) سورة النمل: من الآية ٢٥.

(٣) تحبير التيسير في القراءات العشر: ٤٩٢.

(٤) البيت لذي الرمة وهو غيلان بن عقبة وهو في ديوانه: ٤٩.

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارْمِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجِرْعَائِكَ الْقَطَرِ
أَيَّ يَا دَارَ هَذِهِ كُنْتَ فِي سَلَامَةٍ^(١) ، ولم يكتفِ ابن زنجلة بهذا التخريج حيث نقل
ملاحظاتٍ تحليلية لهذه القراءة الجليلة عن اساطين النحو العربي في القرن الثاني
والثالث الهجريين إذ يقول: (قَالَ قُطْرِبُ الْمَعْنَى أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا فَحُذِفَتِ الْأَسْمَاءُ
وَقَامَتْ يَا مَقَامَهَا وَكَانَ هَذَا الْحَذْفُ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَذْفِ التَّنْوِينِ إِذَا
قُلْتَ يَا زَيْدَ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ «فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَا يَسْجُدُوا» بِالتَّشْدِيدِ وَحُجَّتُهُمْ اخْتِلَافُوهَا فِيهَا فَقَالَ
الرَّجَاجُ مَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَالْمَعْنَى فَصَدَهُمْ لِنَلَّا يَسْجُدُوا أَيْ صَدَهُمُ الشَّيْطَانُ عَنْ سَبِيلِ
الْهُدَى لِنَلَّا يَسْجُدُوا فَيَسْجُدُوا نَصَبَ بَأْنَ وَعَلَامَةُ النِّصْبِ حَذْفُ النُّونِ وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ
الْمَعْنَى وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَلَا يَسْجُدُوا فَأَنَّ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ لِنَلَّا بِهَا بَدَلَ مَنْ
«أَعْمَالَهُمْ» وَقَالَ إِذَا خَفَّتْ «أَلَا يَا اسْجُدُوا» فَفِيهِ انْقِطَاعُ الْقِصَّةِ الَّتِي كُنْتَ فِيهَا ثُمَّ
تَعُودُ بَعْدَ إِلَيْهَا وَإِذَا اتَّصَلَتِ الْقِصَّةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَذَلِكَ أَسْهَلُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ
فَصَدَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا وَتَكُونَ لَا دَاخِلَةً لِتَوْكِيدِ الْجُدِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى «وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ
أَهْلُكْنَاهَا أَنْهُمْ لَا يَرْجِعُونَ»^٢ مَعْنَاهُ أَنْهُمْ يَرْجِعُونَ لِأَنَّ الْحَرَامَ فِي مَعْنَى الْجُدِّ وَكَذَلِكَ
الْصَّدُ فِي مَعْنَى الْجُدِّ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ لَا بِمَعْنَى التَّوْكِيدِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا جَدٌّ مِثْلَ قَوْلِهِ «مَا
مَنْعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»^(٣) وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ^(٤): فَمَا أَلُومُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا...^(٥)

(١) حجة القراءات: ٥٢٦.

(٢) الانبياء من الآية: ٩٥.

(٣) الاعراف من الآية: ١٢.

(٤) البيت لابي النجم العجلي في ديوانه: ١٢١ وتفسير الطبري ١/ ١٩٠.

(٥) حجة القراءات: ٥٢٧.

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ الخلاف الواقع في هذه المسألة في نحو قوله تعالى:
﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾^(١) ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٢) وقراءة ألا يا اسجدوا فهنا للنحاة
مذهبان أو لأهل التوجيه في الآية مذهبان:

المذهب الأول: أن هناك نداء محذوف، ودخل عليه حرف النداء؛ لأن حرف النداء
يختص بالاسم.

المذهب الثاني: أن (يا) هنا ليست للنداء، وإنما هي للتنبيه. وهو المذهب الذي
اختاره الشيخ وعليه المحققون من المتأخرين.^(٣)

٢- اثبات حرف العلة في الفعل المضارع في الجزم

من المعروف والمسلم به والذي انعقد الإجماع عليه أنَّ الفعل المضارع المعتل
الآخر يجزم بحذف حرف العلة ولكن ابن هشام الانصاري جاء بقراءة قرآنية بأثبات
الياء في الفعل المضارع بعد إحدى أدوات الجزم فقال: وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ
وَيَصْبِرْ﴾^(٤)، في قراءة قُنْبُل فقليل "من" موصولة وتسكين "يصبر" إما لتولي حركات
الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وصل بنية الوقف، وإما على العطف على
المعنى؛ لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامه^(٥) وإذا ما رجعنا إلى كتب
القراءات وعلوم القرآن وجدنا أن القراءة هي قراءة ابن كثير ورواها عنه قنبل، وبها قال
علماء القراءات^(٦) قد نقلها ابن هشام بالنقل الصحيح نقلها غيره من النحاة القدماء

(١) يس: من الآية ٢٠.

(٢) الفجر من الآية ٢٤.

(٣) ينظر شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٣٣/١، وشرح التصريح بمضمون التوضيح: ٣١/١، والاعجاز
اللغوي في القرآن الكريم: ١٥٠.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٩٠.

(٥) أوضح المسالك: ٩٥/١.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبعة: ٤٤٧/٤، ومعاني القراءات للزهرى: ٥٠/٢، وحجة القراءات: ٣٦٤.

والمتأخرين^(١)، ومن النحاة من جعل وجه القراءة موافقا للغة من لغات العرب فجعل ابقاء حرف العلة احدى لهجاتهم^(٢) ومن هنا يتضح لنا ان ابن هشام قد نقل القراءة المتواترة واستشهد بها في اثبات احدى قواعد النحو العربي وجاء بها لتقوية الشاهد الشعري الذي ذكره سلفا.

٣- حذف نون الوقاية من لُذْنِ.

ذكر ابن هشام في اتصال نون الوقاية بقد وقط ولدن وروى القراءة القرآنية في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾^(٣) بالتشديد والتخفيف حيث روى القراءة شاهدا على حذف نون الوقاية من لدن وجاء بهذه القراءة مخالفاً سيبويه الذي منع حذف نون الوقاية من لدن^(٤) وهذه القراءة هي سبعية متواترة قال ابن مجاهد: (واختلفوا في قوله ﴿قد بلغت من لدني عذرا﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿لُدْنِي﴾ مُثْقَلًا وَقَرَأَ نَافِعٌ ﴿لُدْنِي﴾ بِضَمِّ الدَّالِّ مَعَ تَخْفِيفِ النُّونِ وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ ﴿لُدْنِي﴾ بِشَمِّ الدَّالِّ شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ هَذِهِ رِوَايَةٌ خَلْفَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ وَقَالَ غَيْرُهُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ﴿لُدْنِي﴾ يَسْكُنُ الدَّالُّ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْكَسَائِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي كِتَابِ الْقُرْآنِ ﴿لُدْنِي﴾ بِضَمِّ اللَّامِ وَتَسْكِينِ الدَّالِّ وَهُوَ غَلَطٌ وَقَالَ فِي كِتَابِ الْمَعَانِي الَّذِي عَمِلَهُ إِلَى سُورَةِ طه عَنْ الْكَسَائِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿لُدْنِي﴾ مَفْتُوحَةً اللَّامِ سَاكِنَةً الدَّالِّ وَقَالَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿لُدْنِي﴾ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةً^(٥) واعجب من سيبويه كيف يجعلها ضرورة وقد جاءت فيها

(١) ينظر المفصل: ٥٣٨، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢١١.

(٢) ينظر همع الهوامع: ٢٠٥/١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٥٣/١

(٣) سورة الكهف: من الآية ٧٦.

(٤) ينظر اوضح المسالك: ١٢٦/١.

(٥) السبعة في القراءات: ٣٩٦/١، معاني القراءات للزهري: ١١٦/٢.

هذه القراءة؟ ومن الملاحظ في هذا الشاهد القرآني الذي ذكره ابن هشام قد ذكره كثير من النحاة في حذف نون الوقاية من لدن وليس مخصوصا بحذفها في الشعر كما زعم سيبويه^(١).

٤- تشديد نون الاسم الموصول

ذكر ابن هشام الانصاري في الموصولات الاسمية ان جمهور العرب ينطقون بنون خفيفة في نهاية الاسم الموصول ونقل عن تميم وقيس تشدد النون تعويضا من المحذوف أو تأكيداً للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع مخالفا البصريين واستشهد لهذه اللهجات بأربع آيات^(٢) في اربع قراءات متواترة من غير عزو القراءات الى اصحابها والآيات الكريمة التي ذكرها هي قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾^(٣) مشددة النون وكذلك و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾^(٤) ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾^(٥) ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾^(٦) مشددة النون في هذه الحروف وهذه قراءة ابن كثير^(٧) بتشديد النون في جميع هذه المواضع، ومن هنا نجد ان ابن هشام قد علل مجيء القراءة بتخريج رائع إذ إن الأصل المفرد للاسم الموصول هو (الذي)، وعند تثنيته تسقط الياء ويؤتى مكانها بالالف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، فهو قبل حذف الياء ستكون تثنيته (الَّذِيَانِ) أو (الَّذِينَ) وبعد حذفها سيكون (الَّذَانِ) أو (الَّذِينَ)، ثم جيء بنون ثانية مع النون

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٨٤/١، وشرح ابن عقيل/ ١١٥، وشرح التصريح: ١٢١/١، وضياء السالك: ١١٩/١.

(٢) ينظر اوضح المسالك: ١٢٧/١.

(٣) سورة النساء: من الآية ١٦.

(٤) سورة القصص: من الآية ٢٧.

(٥) سورة القصص: من الآية ٣٢.

(٦) سورة فصلت: من الآية ٢٩.

(٧) ينظر حجة القراءات: ٦٣٦.

الأولى كعوض عن الياء المحذوفة وقيل: إن تشديد النون للدلالة على أن اسم الإشارة هنا مخالف لقياس المثني الذي ليس بمبهم^(١).

٥ - توسط خبر ليس.

ردّ ابن هشام على ابن درستويه وابن معط اللذان منعا توسط اخبار بعض الافعال الناقصة واحتج لجواز تقدم اخبارهن بقراءة سبعة متواترة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٢) وقد قرأ عاصم في رواية حفص وحمزة: لَيْسَ الْبِرُّ بِنَصَبِ الرَّاءِ وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع. وقرأ الباقر البُرُّ بالرفع^(٣). فمن نصب جعل ان مع صلتها الاسم فيكون المعنى لَيْسَ تَوَلَّيْتُمْ وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ الْبِرُّ كُلُّهُ وَمَنْ رَفَعَ فَالْمَعْنَى الْبِرُّ كُلُّهُ تَوَلَّيْتُمْ فَيَكُونُ الْبِرُّ اسْمَ لَيْسَ وَيَكُونُ أَنْ تَوَلَّوْا الْخَبَرَ وَحُجَّتُهُمْ قِرَاءَةُ أَبِي لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَوَلَّوْا أَلَا تَرَى كَيْفَ أَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَى الْخَبَرِ وَالْبَاءُ لَا تَدْخُلُ فِي اسْمٍ لَيْسَ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا^(٤) ، والظاهر من كلام ابن هشام انه يرتضي هذا المذهب واحتج بهذه القراءة شاهدا عليها وان لم يرجح وجه النصب على الرفع او احدهما وقد اجاد ابو علي الفارسي في توجيه القراءتين فقال كلا المذهبين حسن، لأنّ كلّ واحد من الاسمين: اسم ليس وخبرها ، معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافئا في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان ومن حجة من رفع البرّ: أنه أن يكون البرّ الفاعل أولى، لأنّ لَيْسَ تشبه الفعل وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنّك تقول: قام زيد؛ فيلي الاسم الفعل، وتقول: (ضرب غلامه زيد)، فيكون التقدير بالغلام

(١) ينظر الكنز في القراءات العشر: ٦٩/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٧٧.

(٣) ينظر الحجة: ٢٧٠/٢.

(٤) ينظر حجة القراءات: ١٢٣.

التأخير، ولولا أن الفاعل أخصّ بهذا الموضع لم يجر هذا، كما لم يجر في الفاعل: (ضرب غلامه زيداً) حيث لم يجر في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به، لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخصّ به، ومن حجة من نصب البر: أنه قد حكى لي عن بعض شيوخنا، أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم: (أن وصلتها) أولى وأحسن، لشبهها بالمضمر، في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، فذلك إذا اجتمع أن مع مظهر غيره، كان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى.^(١) ومع ما ذكرنا فقد اختار قسم من النحاة الرفع^(٢) وقد وصف الرفع بالوجه الاجود^(٣) ونلاحظ مما سبق ان توجيه ابن هشام لهذه القراءة توجيه صائب ومذهب كثير من النحاة وبه جاءت هذه القراءة القرآنية وتوسط الخبر بين ليس واسمها جائز سائغ ومنه قول السموال:^(٤) إن جهلت الناس عَنَّا وعنهم فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجْهٌ وَاشَارَ إِلَى جَوَازِهِ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ السَّابِقُونَ وَاللَّاحِقُونَ لِابْنِ هِشَامٍ^(٥).

(١) الحجة في القراءات السبعة: ٢٧١/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١٠٤/١.

(٣) معاني القراءات: ١٩١/١.

(٤) البيت للمسؤول في ديوانه: ٩٢، خزانة الادب: ٣٣١/١٠.

(٥) ينظر توضيح المقاصد: ٤٩٥/١.

٦- كسر وفتح سين عسى

قال ابن هشام الانصاري: (يجوز كسر سين عسى خلافا لابي عبيدة^(١)) ، وليس ذلك مطلقا خلافا للفارسي ، بل يعتقد بأن تسند الى التاء أو النون أو ناء نحو ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ﴾^(٢) ﴿عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾^(٣) قراهما نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار^(٤) ونسبة ابن هشام هذه القراءة الى نافع نسبة صحيحة يقول الازهري في معاني القراءات: (قرأ نافع ويعقوب ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين وقرأ يعقوب ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ - بضم التاء، وكسر اللام وقرأ سائر القراء ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بفتح السين، ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ بفتح التاء قال أبو منصور: أما قراءة نافع ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين فهي لغة ، وليست بالكثيرة الشائعة وأهل اللغة اتفقوا على ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بفتح السين والدليل على صحتها اجتماع القراء على قوله: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ﴾ لم يقرأه أحد ﴿عَسَى رَبُّكُمْ﴾^(٥) ونلاحظ مما سبق ان ابن هشام خالف ابا عبيدة في منعه الكسر مطلقا سواء اسندته الى مضمرو او ظاهر، ومخالفا الفارسي الذي اجازه مطلقا وقد لخص هذه الفطرة صاحب التصريح بقوله: (يجوز كسر سين: عسى في لغة من قال: هو عس بكذا، مثل: شج، من شجى، خلافاً لأبي عبيدة في منعه الكسر، وليس ذلك الجواز مطلقاً، سواء أسندته إلى

(١) أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى، لغوي بصري، ومولى لبني تميم "تيم قريش رهط أبي بكر الصديق" أخذ عن يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو حاتم والمازني، وهو أول من صنف في غريب الحديث، قيل: إنه أعلم من الأصمعي، وأبي زيد بأنساب العرب وأيامهم، له تصانيف تقارب المائتين؛ منها: النقائض بين جرير والفرزدق، وأيام العرب، والمجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، وغيرها. توفي سنة ٢١٣هـ، وقد قارب المائة.

البلغة: ٢٦١، إنباه الرواة: ٢٧٦، بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٤، وفيات الأعيان: ٢/ ١٠٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٦

(٣) سورة محمد: ٢٢.

(٤) اوضح المسالك: ١/ ٢٨٥.

(٥) معاني القراءات: ٢/ ٣٨٧-٣٨٨، وسراج القارئ المبتدئ: ١/ ١٦٤، والوافي في شرح الشاطبية: ١/ ٢٢١.

ظاهر أو مضمر، خلافاً للفارسي في إجازته الكسر مطلقاً، فيجيز: عسي زيد، بكسر السين، كرضي زيد، بل يتقيد بأن يسند إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل. فيشمل ما إذا كان مسنداً إلى التاء أو النون أو نا، نحو: عسيت بالحركات الثلاث في التاء، وعسيتما وعسيتم وعسيتين وعسين وعسينا، بفتح السين وكسرها في الجميع، وبهما قرئ في السبع: قال الله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾^(١)، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾^(٢) قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر؛ ولأنه اللغة الشائعة^(٣).

٧- جواز فتح وكسر همزة إن إذا وقعت في موضع تعليل

ذكر ابن هشام إن واخواتها في العربية واحصى مواضع وجوب كسر همزتها ومواضع وجوب الفتح وذكر مواضع جواز الامرين ومن هذه المواضع (أن تقع في موضع تعليل ،نحو ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾^(٤) قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على انه تعليل مستأنف)^(٥) ونسبة ابن هشام القراءة الى نافع والكسائي نسبة صحيحة لا يأتيها شك فقد ذكر هذه القراءة علماء القراءات ، ولم يزد ابن مجاهد الا بنقل رواية لابن الجماز بأن نافع كان يكسر الهمزة ، يقول ابن مجاهد: (قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ بِالْكَسْرِ وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ أَنَّهُ) نصباً وَقَالَ ابْنُ جَمَازٍ عَنْ نَافِعٍ إِنَّهُ كَسَرَ مِثْلَ

(١) البقرة: من الآية ٢٤٦.

(٢) سورة محمد: آية ٢٢

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٢/١.

(٤) سورة الطور: الآية ٢٨.

(٥) اوضح المسالك: ٢٩٧/١.

حَمَزَةً^(١) وتوجيه قراءة الكسر على الابتداء وقراءة الفتح على التعليل مذهب مقبول لم يعترض عليه الا نزر قليل والاعتراض على قراءة سبعية وجه قبيح في النحو والتعليل اذ لا يعدو كونه تعصب لراي او مذهب او مدرسة او مصر فنلاحظ النحاس ينقل ذلك فيرتضي ويجيز الفتح فيقول: (والكسر أبين لأنه إخبار بهذا فالأبلغ أن يبتدأ، والفتح جائز ومعناه ندعوه لأنه أو بأنه. وقد عارض أبو عبيد هذه القراءة لأنه اختار الكسر ولأن معناها ندعوه لهذا، وهذه المعارضة لا توجب منع القراءة بالفتح لأنهم يدعونه لأنه هكذا، وهذا له جلّ وعزّ دائم لا ينقطع، فنظير هذا لبّيك أنّ الحمد والنعمة لك، بفتح إن وكسرها)^(٢) ومن القراء المتأخرين من وصف قراءة الكسائي ونافع بغير اللائق وهو تجراً على السبعة يقول ابو شامة المقدسي: (ولا يليق الفتح لا بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ على تقدير: لأنه أو ندعوه بأنه؛ أي: نصفه بهاتين الصفتين فالذي فتحه نافع والكسائي وكسره الباقر على الابتداء فلهذا قال: الجلا رضاه؛ أي: الواضح أمره بجواز ذلك فيه وكأنه قيده بذلك)^(٣) ويتضح مما سبق ان ابن هشام وجه قراءة الكسر على أنه تعليل مستأنف "بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيل لهم لم فعلتم ذلك، فقالوا: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ فهو تعليل جملي فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب^(٤).

(١) السبعة في القراءات: ٦١٣.

(٢) اعراب القرآن: ٤/١٧٤.

(٣) ابراز المعاني من حرز الاماني: ٦٩٠.

(٤) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٦/١.

٨- جواز فتح وكسر همزة ان بعد واو مسبوقه بمفرد

عدد ابن هشام مواضع جواز فتح وكسر همزة ان فذكر في الموضع الرابع انه:
(ان تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾^(١) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾^(٢) قرأ نافع وابو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على أن لا تجوع^(٣) وتتبع علماء القراءات فوجدتهم ينسبونهم الى اصحابها الذين ذكرهم ابن هشام يقول ابو علي الفارسي في الحجة: (فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (وإنك) بكسر الألف وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وأنك مفتوحة الألف)^(٤) ومن القراء من علل الفتح والكسر (قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ عطفه على قوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ عطفه على قوله: ﴿إِنَّ لَكَ﴾^(٥) ويتبين مما سبق ان ابن هشام قصد بتوجيه القراءة أن إن اذا سبقت بواو يجوز عطفها على المفرد السابق، فيجوز فيها الوجهان، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إن) الأولى بالكسر، والباقون بالفتح على: (أَلَّا تَجُوعَ) (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر ألا تجوع، و (لا) هذه لا تفصل بين (أن) وتجوع، يعني: لا تمنع من سبك المصدر بما بعده، أَلَّا تَجُوعَ، يعني: جوعك، فحينئذ نقول: هذه (لا) لا تمنع سبك (أن) مع ما بعدها، فهو في قوة المصدر، فكأنك عطفت على هذا المفرد.

(١) سورة طه: من الآية ١١٨.

(٢) سورة طه: الآية ١١٨-١١٩.

(٣) اوضح المسالك: ٣٠٠/١.

(٤) الحجة في القراءات السبعة: ٢٥١/٥.

(٥) معاني القراءات: ١٦٠/٢.

٩- العطف على الاحرف المشبهة بالفعل او ما حذف من جملتها

نقل ابن هشام عن بعض العرب انهم لا يعطفون على لفظ اسم ان المشبهة بالفعل وينصبونه بل يرفعون فذكر قراءة بعضهم ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ برفع الملائكة^(١) وذكر هذه القراءة ابو عبيدة وايدها بقول فصحاء العرب^(٢) وذكر هذه القراءة كثير من النحاة والقراء الا انهم لم ينسبوها الى قارئ يقول العكبري: (فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ مَلَائِكَتَهُ ، فَخَبَرُ إِنَّ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي، وَأَعْنَى عَنْهُ خَبَرُ الثَّانِي؛ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: إِنَّ عَمْرًا وَزَيْدًا قَائِمًا، فَرَفَعْتَ زَيْدًا، جَازَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَقَائِمٌ خَبَرُهُ، أَوْ خَبَرُ إِنَّ^(٤)) ويتبين لنا ان ابن هشام ذكر القراءة ولم ينسبها لاحد وقد اجهدت نفسي فلم اعثر على من قرا بها، ونفسه ابن هشام ذكر في كتابه مغني اللبيب توجيهها جميلا لهذه القراءة إذ يقول: (﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى الْحَذَفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي أَيْ إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَلِمَلَائِكَتِهِ يُصَلُّونَ وَلَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ وَيَصَلُّونَ خَبَرًا عَنْهُمَا لِئَلَّا يَتَوَارَدَ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَالصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ بِمَعْنَى الْاسْتِغْفَارِ وَالْمَحذُوفَةُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ)^(٥).

١٠- حذف الفعل بعد الاستفهام المقدر

ذكر ابن هشام عدة احكام للفاعل ومنها ان فعله يحذف في مواضع ، ومن هذه المواضع اذا سبق باستفهام محقق او مقدر واستشهد للاستفهام المقدر قراءة الشامي

(١) ينظر اوضح المسالك: ٣١٢/١.

(٢) مجاز القرآن: ٢٢/٢.

(٣) الاحزاب: من الآية ٥٦.

(٤) التبيان في اعراب القرآن: ٤٥١/١.

(٥) مغني اللبيب: ٧٩١/١.

وابي بكر^(١) لقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٢) و قد صحت نسبتها الى ابن عامر اليحصبي الشامي ورواية ابي بكر عن عاصم بالفتح يقول ابن مجاهد البغدادي عن هذه القراءة: (فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بِكَسْرِ الْبَاءِ حَدَّثَنِي إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ جَمِيعًا عَنْ خَلْفٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَرَوَى بَكَارٌ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَاصِمٍ ﴿يُسَبِّحُ﴾ أَيْضًا بِكَسْرِ الْبَاءِ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بِفَتْحِ الْبَاءِ)^(٣) وذكر الداني ان هناك رواية عن ابن شاهي عن حفص بالفتح وليست هي المشهورة المنقولة عن حفص بل المشهور بالكسر^(٤) وتوجيه هذه القراءة ان رجال يكون فاعلا لفعل محذوف ولا يجوز كون رجال نائب فاعل ليسبح المبني للمجهول لان الرجال ليسوا مُسَبِّحِينَ (اي اسم مفعول) بل هم مسبحون (اسم فاعل) بكسر الباء فلما لم يصح ان يكون رجال نائب فاعل للفعل السابق قُدِّرَ فعل وسؤال ، اي من المسبح؟ فأجيب: رجال اي يسبحه رجال وهذا التعليل هو الذي اختصره ابن هشام بلفظه^(٥) والحجة لمن كسر: أنه جعله فعلا للرجال فرفعهم به، وجعل وجعل ما بعدهم وصفا لحالهم^(٦) ولم يكن ابن هشام وحده من استشهد بهذه القراءة بل سبقه كثير من علماء العربية في موضع حذف العامل ومنهم ابن جني والزمخشري وابن مالك وغيرهم^(٧).

(١) ينظر اوضح المسالك: ٧٩/٢.

(٢) سورة النور: ٣٦.

(٣) السبعة في القراءات: ٤٥٦.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع: ١٤٠٥/٣.

(٥) ينظر عدة السالك: ٧٩/٢.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبع: ٢٦٢.

(٧) ينظر الخصائص: ٣٥٥/٢، و المفصل: ٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٥٩٢/٢، وجمع الهوامع: ٥٧٩/١.

١١ - تكرار لا النافية للجنس وفتح الاسم في الاولى والثانية

قال ابن هشام الانصاري في شرحه على الفافية: (ولك في نحو لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه، احدهما: وهو الاصل، نحو ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَةَ﴾^(١) في قراءة ابن كثير وابي عمرو)^(٢) وقد صحت نسبة القراءة الى اصحابها يقول ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾ فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَةَ وَلَا شَفْعَةً﴾ بِالنَّصْبِ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِلَا تَنْوِينٍ)^(٣) وزاد بعضهم يعقوب من العشرة قد قرأ بهذه القراءة^(٤) ووافقهم من غير العشرة ابن محيصة والحسن واليزيدي^(٥) وتوجيه الشاهد عند ابن هشام توجيه صحيح وافقه عليه علماء النحو من المتقدمين والمتأخرين^(٦).

١٢ - جواز تأنيث الفعل وتذكيره في المنفصل

قال ابن هشام الانصاري: (ويجوز الوجهان - اي التذكير والتأنيث - في مسالتي احدهما: المنفصل كقوله^(٧): لقد ولد الأخطل ام سوء وقولهم حضر القاضي اليوم امرأة والتأنيث اكثر الا ان كان الفاصل الا فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش وانشد:^(٨)

ما برئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٤

(٢) اوضح المسالك: ١٣/٢.

(٣) السبعة في القراءات: ١٨٧.

(٤) معاني القراءات: ٢١٦/١.

(٥) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر: ١٧٧.

(٦) ينظر شرح الاشموني: ٣٣٧/١.

(٧) ديوان جرير: ٥١٥.

(٨) البيت لم ينسب الى شاعر معين ينظر: المقاصد الكبرى: ٤٧١/٢.

وجوزه ابن هشام في النشر وقرئ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾^(١) «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم»^(٢) (٣) وهذه القراءة ذكرها اصحاب القراءات وصحت نسبتها الى ابي جعفر جعفر وهو احد العشرة المتواترة قال ابن مهران: (قرأ أبو جعفر وحده) «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً» بالرفع. وكذلك ما بعده وقرأ الباقر «إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً» بالنصب هاهنا وما بعده في الموضعين^(٤) و اضاف ابن جني اليها قراءة معاذ بن الحارث من الشواذ^(٥) ، و اضاف اليها بعضهم شبيهة^(٦) ولم يبعد ابن الجزري من راي سابقه فقال: (وَاخْتَلَفُوا) فِي: إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فِي الْمَوْضِعَيْنِ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالرَّفْعِ فِيهِنَّ عَلَى أَنْ كَانَ تَامَةً وَصِيحَةً فَاعِلٌ، أَيْ: مَا وَقَعَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّبْصِ عَلَى أَنْ كَانَ نَاقِصَةً، أَيْ: مَا كَانَتْ هِيَ أَيْ الْأَخْذَةُ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً^(٧) أما الآية الثانية التي استشهد بها ابن هشام فهي تأييد للآية الاولى وتقوية للشاهد القرآني فقد نقلت هذه القراء بالتواتر ،يقول الازهري: (وقوله جَلَّ وَعَزَّ: «فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ» قرأ عاصم وحمزة ويعقوب «فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى» بياء مضمومة، (إِلَّا سَاكِنُهُمْ) رفعًا، وقرأ الباقر «لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ» بالتاء والنصب قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ «لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ» فتأويله: لَا يُرَى شَيْءٌ إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ، قد أبيدوا، وَمَنْ قَرَأَ بالنصب والتاء فمعناه: لَا تَرَى أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ شَيْئًا إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ^(٨) ومذهب ابن هشام بجواز

(١) سورة يس: ٢٩.

(٢) سورة الاحقاف: ٢٥.

(٣) اوضح المسالك: ٩٨/٢.

(٤) المبسوط في القراءات العشر: ٣٧٠.

(٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٠٦/٢.

(٦) ينظر الاعراب المحيط من تفسير البحر المحيط: ٢٤١/٧.

(٧) النشر في القراءات العشر: ٣٥٣/٢.

(٨) معاني القراءات: ٣٨٢/٢.

ذلك على قلة هو احترام وتوقير للقراءة القرآنية وقبولها كأقوى الشواهد عنده على قلة وجود هذه الشواهد لأثبات قاعدة التأنيث في هذا الموضع لأنه نقل جواز ذلك في النثر وجاء بقراءتين متواترتين على هذا الامر ولم يعترض على ابن مالك بل سكوته على جوازه بقلة فنلمس منه الرضا على ذلك ، وهذا لم يكن ابن هشام سابقا فيه بل مسايرا لمن كان قبل ابن مالك حتى ، يقول ابو علي الفارسي: (تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: لا يرى إلا مساكنهم حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة تأنيث الفعل، من أجل جمع المساكن، وذلك أنهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا، ما قام إلا هند، ولم يقولوا: ما قامت)^(١) ونلاحظ ان ابن مالك يجيز ذلك على ضعف، قال ابن مالك الاندلسي: (والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم، ذكرها أبو الفتح بن جني وقال إنها ضعيفة في العربية. وإلى نحو هذا أشرت بقولي وإن فصل بها فبالعكس، أي إن فصل بإلا فالحذف أجود من لحاقها. ثم بينت أن حكمها مع جمع التكسير ومع جمع المذكر بالآلف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث، ولا اعتبار بواحدة)^(٢) وذكر قسم من النحاة ان القياس هو التذكير (ومن ذلك قراءة الحسن، وجماعة من القراء غير السبعة: «فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ» فأنت، وإن كان القياس التذكير، لأنه من مواضع العموم والتذكير، إذ التقدير: فما بقي شيء ولا يرى شيء. فإذا قلت: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيدا، فهو بمنزلة قام زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيدا في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد إلا كما

(١) الحجة في القراءات السبعة: ١٨٦/٦.

(٢) شرح التسهيل: ١١٤/٢.

يعمل إذا لم يكن إلا، مذكوراً. وهذا معنى قوله: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء^(١).

١٣ - بناء الفعل المبني للمجهول مع وجود المفعول به

ذكر ابن هشام في شرحه على الفرية ان هناك مواضع ينوب فيها المفعول به عن الفاعل ولا يجوز ان ينوب غير المفعول به مع وجود نائب الفاعل وهذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون ذلك مطلقا واستشهدوا بقراءة ابي جعفر ﴿لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون﴾^(٢) وهذه القراءة صحت نسبتها الى ابي جعفر ،قال ابن مهران: (قرأ أبو جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا﴾ بضم الياء وفتح الزاي، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ﴿لِيُجْزَى﴾ بالنون وكسر الزاي وفتح الياء، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب ﴿لِيُجْزَى﴾ بالياء وكسر الزاي وفتح الياء)^(٣) والعجب العجيب من يهاجم ويغلط اصحاب هذه القراءة من العلماء الاجلاء وهي وان لم توافق رأي الجمهور المستند الى القياس الا انها وافقت لغة من لغات العرب الفصحاء الذين كثرت لهجاتهم ولغاتهم فنلاحظ ان الفراء يتهم صاحبها باللحن وهي المنقولة بالتواتر فيقول: (وَقَدْ قَرَأَ بعض القراء فيما ذكر لي: لِيُجْزَى قَوْمًا، وهو في الظاهر لحن، فإن كَانَ أَضْمَرُ فِي يُجْزَى فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعْطِيَ ثوبا لِيُجْزَى ذَلِكَ الجزاء قوما فهو وجه)^(٤) ومن العلماء من مال الى عدم استعمال اللغة الضعيفة مع وجود الاقوى ولكن في هذا الامر لا يجب ان يهاجم القراءة القرآنية ويرميها باللحن والخطأ والضعف ، يقول ابو شامة المقدسي: (وقد قرأ أبو جعفر ليُجْزَى قوما؛ أي: ليُجْزَى الجزاء قوما، قلت: وكل

(١) شرح المفصل: ٦٨/٢.

(٢) الجاثية: ١٤.

(٣) المبسوط في القراءات العشر: ٤٠٣-٤٠٤.

(٤) معاني القرآن: ٤٦/٣.

هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذة وبضرورات شعر وكل ذلك مما يشهد بضعف هذه القراءة وعجبت ممن يذكرها ويترك غيرها مما هو شائع لغة نقلا وموافق خطأ^(١) والحق ان ابن هشام لم يكن من الذين قدموا القياس على النقل بل انه نقل القراءة ولم يقدح فيها ولم يذكر ضعفها او وهنها بل اتى بها حجة للكوفيين ، ولو انصفنا القراء لاتينا براي العالم الجليل ابن الجزري فقد ذكر في النشر ما نصه (لِيَجْزِيَ قَوْمًا فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفٌ بِالنُّونِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتَحِ الزَّايِ مُجَهَّلًا. وَكَذَا قَرَأَ شَيْبَةُ وَجَاءَتْ أَيْضًا عَنْ عَاصِمٍ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ حُجَّةٌ عَلَى إِقَامَةِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَهُوَ بِمَا مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، وَهُوَ قَوْمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، وَغَيْرُهُمْ)^(٢) وكذا الاخفش فقد مال الى راي الكوفيين في جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده فالقراءة شاهد عندهم وعنده^(٣) وما اجمله من كلام وما ارقها من كلمات!!! كلمات ابي عمرو الداني في الذين يقدمون الاقيسة وانتشار اللغة وشيوعها على النص القرآني وقراءته المتواتر فيقول: (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سُنَّةٌ متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها)^(٤).

(١) ابراز المعاني من حرز الاماني: ٦٠٦.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٣٧٢/٢.

(٣) ينظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر: ٥٠٢.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع: ٨٦٠/٢.

١٤ - مجيء الجملة الاسمية قبل الظرف وبناءه او اعرابه

قال ابن هشام في باب الاضافة: (وإن كان فعلا معربا أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ بالفتح؛ وقوله: ^(١) على حين التواصل غير دان ^(٢) واستشهد لهذه القاعدة بقراءة الامام نافع احد السبعة وصحت نسبتها الى هذا القارئ، قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي نَصَبِ الْمِيمِ وَرَفْعِهَا مِنْ قَوْلِهِ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ فَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ "هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ" نَصَبًا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ" رَفْعًا) ^(٣) و اضاف اليها بعض القراء ابن مُحْيِصِن، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ^(٤).

١٥ - اعراب لدن

قال ابن هشام الانصاري في شرحه على الفرية لدن وانها اختصت بستة امور وذكر في احدها (أنها مبنية إلا في لغة قيس ؛ وبلغتهم قرئ: مِنْ لَدُنْهُ ^(٥) ^(٦) ولم يكن يكن ابن هشام وحده من ذكر هذه القراءة واللغة بل اشار اليها كثير من النحاة فقد تحدث ابن عقيل في باب الإضافة عن لدن وذكر أنَّها مبنية عند اكثر العرب ثم استدرك قائلا: (وقيس تعربها ومنه قراءة ابي بكر عن عاصم ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾ ^(٧) لكنَّه اسكن الدال واشمها الضمة ويحتمل أن يكون منه قوله: ^(٨)

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِ يَوْمٍ
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ

(١) البيت غير منسوب لشاعر وهو في مغني اللبيب: ١٨/٢.

(٢) اوضح المسالك: ١١٤/٣.

(٣) السبعة في القراءات: ٢٥٠.

(٤) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٥٣٧.

(٥) الكهف : من الآية ٦٥

(٦) اوضح المسالك: ١٢٣/٣.

(٧) سورة الكهف: من الآية ٢.

وكلام ابن عقيل عن القراءة القرآنية وتأنيده للغة قيس بها كشاهد نحوي منهج فذ يدل على عقلية وسعة في الفكر النحوي إذ أن هذه القراءة اثبتتها القراء وإن استغربوها يقول ابن مهران النيسابوري: (روى يحيى عن أبي بكر «لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ» قال يشم الدال ويكسر النون والهاء. ورأيت من المشايخ من كان يقول: لا ندري ما هذه الرواية، ولا نقبل مثل هذا على أبي بكر، سيما إذا كان الرواة الثقات عنه كلهم على خلافه، والله أعلم به، وقال الكسائي: للعرب فيه ثلاث لغات؛ وقراءة العامة برفع الدال وجزم النون)^(٢) وهو أمر اتفق القراء على نقله ومنه قول ابو زرعة: (قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ لَدُنْهِ بِإِسْكَانِ الدَّالِّ وَإِشْمَامِ الضَّمِّ وَكَسْرِ النُّونِ وَالْهَاءِ وَوَصَلَ الْهَاءَ بِالْيَاءِ الْأَصْلَ لَدُنْ بِضَمِّ الدَّالِّ ثُمَّ إِنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَّ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ كَمَا تَقُولُ عَضْدٌ فَلَمَّا أَسْكَنَ الدَّالَّ التَّقَى سَاكِنَانِ النُّونَ وَالدَّالَّ فَكَسَرَ النُّونَ لالتقاء الساكنين وَكَسَرَ الْهَاءَ لِمَجَاوِرَةِ حَرْفٍ مَكْسُورٍ وَوَصَلَهَا بِيَاءٍ كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِهِ يَا فَتَى وَأَمَّا إِشْمَامُ الضَّمَّةِ فِي الدَّالِّ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ الضَّمَّةُ وَمِثْلُ ذَلِكَ قِيلَ وَجِيءَ فَاعْرِفْ فَإِنَّهُ حَسَنٌ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ «مَنْ لَدُنْهِ» بِضَمِّ الدَّالِّ وَسُكُونِ النُّونِ وَضَمِّ الْهَاءِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِهِ «مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ»^(٣) وقد نسبت هذه اللغة الى قيس في اغلب كتب اللغة والنحو ولهذه القراءة اصل في العربية مادام ناس من العرب قد نطقوا بها ولم ينقل اعراب لدن عن قبيلة غير قيس فيما رجعت اليه من مؤلفات وكتب^(٤)، ومن النحاة من زعم أن قراءة ابي بكر عن عاصم تؤول بان لدن هنا معربة فقال: (فأما ما روي عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليس

(١) رواه الاصمعي عن بعض الاغفال، ينظر لسان العرب: ٢٤٥/٧، والمحكم والمحيط الاعظم: ٢٠٠/٤.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ٢٧٥/١.

(٣) حجة القراءات: ٤١٢/١.

(٤) ينظر اوضح المسالك: ١٢٣/٣، وشرح الاشموني: ٣٩٨/٣.

كسرة اعراب)^(١) وكلام الفارسي لا يتفق مع ما نقلناه من اعرابها عند قيس إلا أن حملنا اسكان الدال في هذه القراءة على أنه عارض للتحقيق والاصل ضمها والدليل على ذلك الاشمام الى الضم لينبه على الاصل^(٢). ولم يكن ابن هشام مخطئاً في نسبتها او ذكرها او تععيد القاعدة النحوية حسب الشاهد القرآني وذكر القراءة في باب اعراب لدن هو دليل على اعتماد القراءة السبعية كشاهد قوي وان تفرد عن المطرد من الشواهد التي خالفته بالبناء ،اذ البناء اكثر والاعراب لغة وفيها قراءة سبق ذكرها، اما اذا سبقت بحرف جر فتكون مبنية على السكون في محل جر، ولم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك ومن القليل تجردها للظرفية، وحينئذ تكون مبنية على السكون في محل نصب أما عند فتنصب كثيراً على الظرفية، أو تجر بمن. وجرها بمن -على كثرتة- قليل بالنسبة لجر لدن بها بخلاف "عند" فإنها معربة، عند أكثر العرب فإنها معربة عندهم تشبيها بعند، وإعرابها عندهم مخصوص بالمشهور فيها وهو لدن وقد سكنت الدال للتخفيف مع الإشمام بالضمة، والأصل ضمها^(٣).

١٦ - الفصل بين المضاف والمضاف اليه

قال ابن هشام : (زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر ،والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السّعة، احداها :أن يكون المضاف مصدراً والمضاف اليه فاعله والفاصل إمّا مفعوله، كقراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٤) وقول الشاعر :^(٥) فسقناهم سوقَ البغاثِ الاجادل^(١) ولو تتبعنا

(١) شرح التصريح: ١٥٦/٣، وينظر الكشف: ٤٩/٢.

(٢) ينظر حاشية الصبان: ٣٩٨/٢.

(٣) ينظر عدة السالك: ١٢٣/٣.

(٤) الانعام: من الآية ١٣٧.

(٥) البيت منسوب الى بعض الطائيين، ينظر شرح التصريح: ٥٧/٢.

كلام ابن هشام نجده قد خالف البصريين واقيستهم في هذه المسألة التي منعوها وصرح كبارهم بذلك حتى ان بعض النحاة قد نسب الوهم الى هذا القارئ ومن اشهر هذه الاقوال قول الزمخشري (وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ليرُدُّوهم ليهلكوهم بالإغواء وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وليخلطوا، عليهم ويشبهوه. ودينهم: ما كانوا عليه من دين إسماعيل عليه السلام حتى زلوا عنه إلى الشرك، وقيل: دينهم الذي وجب أن يكونوا عليه. وقيل: معناه وليوقعوهم في دين ملتبس. فان قلت: ما معنى اللام؟ قلت: إن كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة التعليل، وإن كان من السدنة فعلى معنى الصيرورة وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَشِيئةً قسر ما فَعَلُوهُ لما فعل المشركون ما زين لهم من القتل. أو لما فعل الشياطين أو السدنة التزيين أو الإرداء أو اللبس أو جميع ذلك، إن جعلت الضمير جارياً مجرى اسم الإشارة وَمَا يَفْتَرُونَ وما يفترونه من الإفك أو افتراؤهم) ^(٢) وهذه القراءة هي قراءة سبعية متواترة قال ابن مجاهد البغدادي (وَاحْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ وَكَذَلِكَ زَيْنَ بَرَفَعِ الزَّاي لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ بَرَفَعِ اللَّامِ ، أَوْلَادَهُمْ ، بِنَصَبِ الدَّالِ شُرَكَائَهُمْ بِيَاءٍ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَكَذَلِكَ زَيْنَ بِنَصَبِ الزَّاي لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

(١) اوضح المسالك: ١٥٣/٣

(٢) الكشف عن حقائق وغوامض التنزيل: ٧٠/٢.

قتل" ينصب اللام أولدهم خفضاً شركاؤهم رفعاً^(١) وقد تجرأ الى هذه القراءة حتى علماء القراءات ونسبوا الى قارئها الجليل الوهم والخطأ وهي منقولة بالتواتر والنقل الصحيح، قال الازهري: (أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر، كان غير جيد ولا حسن)^(٢) وجعلها ابو علي الفارسي من القبيح قال (وأضافه إلى شركائهم فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة^(٣)):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنَّ بَنَّا
أَوَّارَ الْمَيْسِ إِنْ قَاضَ الْفَرَارِجِ

وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط^(٤) واوغل ابن جني في التمهيص والتدقيق على توجيه هذه القراءة بما يناسب اقيسة البصريين ويوافق القراءة وحاول جاهدا ان يجمع بينهما فغاص في عدة تأويلات نذكر منها اثنين إذ قال في المحتسب: (إنَّ الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله وهو «قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ» فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى؛ لأنك إذ انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسندته إلى الفاعل؛ إذ كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه، كقولك: ضَرَبَ وضُرِبَ، وقَتَلَ وقُتِلَ، وهذا واضح، والآخر: أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب اللفظ، وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل؛ كقام زيد وقعد عمرو. ولو

(١) السبعة في القراءات: ٢٧٠.

(٢) معاني القراءات: ٣٨٨.

(٣) ديوان ذي الرمة: ٧٦.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ١٥٠-١٥١.

كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك أن تقول: مررت برجلٍ يقرأ، فترفعه لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة، وأن تقول: رأيت رجلاً يحدث، فترفعه بحديثه، وأن تقول لم في رفع زيد من قولك: زيد قام: إنه مرفوع بفعله؛ لأنه الفاعل في المعنى؛ لكن طريق الرفع في شركائهم هو ما أريتك من إضمار الفعل له لترفعه به، ونحوه ما أنشده صاحب الكتاب من قول الشاعر: (١)

لِيُبَكِّ يَزِيدَ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

كأنه لما قال: لييك يزيدي، قيل: مَنْ يبيكيه؟ فقال: لبيكه ضارع لخصومة، والحمل على المعنى كثير جداً، وقد أفردنا له فصلاً في جملة شجاعة العربية من كتابنا الموسوم بالخصائص فهذا هو الوجه المختار في رفع الشركاء وشاهده في المعنى قراءة الكافة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ ، ألا ترى أن الشركاء هم المزيّنون لا محالة؟.

وأما الوجه الآخر: فأجازه قطرب؛ وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم، وكأنه: وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين أن قَتَلَ شركائهم أَوْلَادَهُمْ، وشبهه بقوله: حُبَّبَ إِلَيَّ ركوبُ الفرس زيد؛ أي: أن ركب الفرس زيد. هذا - لعمرى - ونحوه صحيح المعنى، فأما الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى أن المزيّن هم الشركاء، وأن القاتل هم المشركون، وهذا واضح (٢) ولم يكتف النحاة والقراء بنسبة الضعف والخطأ الى هذه القراءة الجليلة بل ساندتهم المعربون لكتاب الله، قال قوام السنة في اعراب القرآن: (وهذا ضعيف في العربية، وإنما يجوز

(١) البيت منسوب الى الحارث بن نهيك كما في الكتاب ١/١٤٥، ومنسوب الى نهشل بن حري كما ذكر محقق الخصائص: ٢/٣٥٥.

(٢) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والكشف عنها: ١/٢٣١-٢٣٢.

في ضرورة الشعر^(١) وبتبين لنا ان ابن هشام لم يوافق البصريين في تخطئة ابن عامر الذي يعد من القراء الاجلاء بل اجاز المسالة النحوية -الفصل بين المضاف والمضاف اليه- واستشهد لها بهذه القراءة مما يدل على احترامه لهذه القراءة واعتداده بالشاهد القرآني ، واختتم هذه المسالة بقول شيخ القراء ابن الجزري وما اجمله من كلام وفيه تعنيف لمتعصبي البصريين فقال : «زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ» فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِضَمِّ الزَّايِ وَكَسْرِ الْيَاءِ مِنْ «زَيْنَ» وَرَفَعَ لَامَ «قَتَلَ» ، وَنَصَبَ دَالَ «أَوْلَادَهُمْ» وَخَفَضَ هَمْزَةَ «شُرَكَائِهِمْ» بِإِضَافَةٍ «قَتَلَ» إِلَيْهِ، وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ، وَهُوَ «قَتَلَ» وَبَيْنَ «شُرَكَائِهِمْ» ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ، وَهُوَ «أَوْلَادَهُمْ» ، وَجُمُهورُ نَحَاةِ الْبُصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِسَبَبِ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ «شُرَكَائِهِمْ» مَكْتُوبًا بِالْيَاءِ، وَلَوْ قَرَأَ بِجَرِّ «الأَوْلَادِ وَالشُّرَكَاءِ» لِأَنَّ الأَوْلَادَ شُرَكَاءُهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ لَوَجَدَ فِي ذَلِكَ مَذْوَحةً. (قُلْتُ) : وَالْحَقُّ فِي غَيْرِ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ وَالتَّشْهِي وَهَلْ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ الْقِرَاءَةُ بِمَا يَجِدُ فِي الْكِتَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ؟ بَلِ الصَّوَابُ جَوَازُ مِثْلِ هَذَا الْفَصْلِ، وَهُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْفَصِيحِ الشَّائِعِ الدَّائِعِ اخْتِيَارًا، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ دَلِيلًا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي بَلَغَتْ التَّوَاتُرَ كَيْفَ وَقَارِئُهَا ابْنُ عَامِرٍ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الصَّحَابَةِ كَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ فَكَلَامُهُ حَجَّةٌ وَقَوْلُهُ دَلِيلٌ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ اللَّحْنُ وَيُتَكَلَّمَ بِهِ فَكَيْفَ، وَقَدْ قَرَأَ بِمَا تَلَقَّى وَتَلَقَّنَ، وَرَوَى وَسَمِعَ وَرَأَى إِذْ كَانَتْ كَذَلِكَ فِي

المُصْحَفِ العُثْمَانِيّ الْمُجْمَعِ عَلَى اتِّبَاعِهِ وَأَنَا رَأَيْتُهَا فِيهِ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّ قَارِئَهَا لَمْ يَكُنْ
خَامِلًا، وَلَا غَيْرَ مُتَّبِعٍ، وَلَا فِي طَرَفٍ مِنَ الْأَطْرَافِ لَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ
عَنِ الصَّوَابِ، فَقَدْ كَانَ فِي مِثْلِ دِمَشْقَ التِّي هِيَ إِذْ ذَاكَ دَارُ الْخِلَافَةِ، وَفِيهِ الْمُلْكُ
وَالْمَأْتَى إِلَيْهَا مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ فِي زَمَنِ خَلِيفَةٍ هُوَ أَعْدَلُ الْخُلَفَاءِ وَأَفْضَلُهُمْ بَعْدَ
الصَّحَابَةِ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُتَّبَعِينَ
الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَهَذَا الْإِمَامُ الْقَارِئُ أَغْنَى ابْنَ عَامِرٍ مُقَلِّدًا فِي هَذَا
الزَّمَنِ الصَّالِحِ قَضَاءَ دِمَشْقَ وَمَشِخَّتَهَا، وَإِمَامَةَ جَامِعِهَا الْأَعْظَمِ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ أَحَدِ
عَجَائِبِ الدُّنْيَا، وَالْوُفُودُ بِهِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ لِمَحَلِّ الْخِلَافَةِ وَدَارِ الْإِمَارَةِ، هَذَا وَدَارُ
الْخِلَافَةِ فِي الْحَقِيقَةِ حِينَئِذٍ بَعْضُ هَذَا الْجَامِعِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سِوَى بَابٍ يَخْرُجُ مِنْهُ الْخَلِيفَةُ
وَلَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ هَذَا الْإِمَامِ أَنَّهُ كَانَ فِي حَلَقَتِهِ أَرْبَعُمِائَةٍ عَرِيفٍ يَقُومُونَ عَنْهُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ
يَبْلُغْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ وَتَبَايُنِ لُغَاتِهِمْ
وَشِدَّةِ وَرَعِهِمْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ شَيْئًا مِنْ قِرَاءَتِهِ، وَلَا طَعْنَ فِيهَا، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهَا
بِضَعْفٍ وَلَقَدْ كَانَ النَّاسُ بِدِمَشْقَ وَسَائِرِ بِلَادِ الشَّامِ حَتَّى الْجَزِيرَةِ الْفَرَاتِيَّةِ وَأَعْمَالِهَا لَا
يَأْخُذُونَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَلَا زَالَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَى حُدُودِ الْخَمْسِمِائَةِ. وَأَوَّلُ مَنْ
نَعْلَمُهُ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ وَرَكِبَ هَذَا الْمَحْدُورَ ابْنُ جَرِيرٍ
الطَّبْرِيُّ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ، وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ سَقَطَاتِ ابْنِ جَرِيرٍ حَتَّى قَالَ السَّخَاوِيُّ: قَالَ لِي
شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ: إِيَّاكَ وَطَعْنَ ابْنُ جَرِيرٍ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ، وَلِلَّهِ دَرُ إِمَامِ
النُّحَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ فِي كَافِيَّتِهِ الشَّافِيَّةِ: (١)

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ

وَهَذَا الْفَصْلُ الَّذِي وَرَدَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَهُوَ مَنَقُولٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ فَصِيحِ
كَلَامِهِمْ جَيِّدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا. أَمَّا وَرُودُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَقَدْ وَرَدَ فِي أَشْعَارِهِمْ
كَثِيرًا، أُنْشِدَ مِنْ ذَلِكَ سَيِّبُونِيهِ وَالْأَخْفَشُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَتَغْلِبُ، وَغَيْرُهُمْ مَا لَا يُنْكَرُ، مِمَّا
يَخْرُجُ بِهِ كِتَابُنَا عَنِ الْمَقْصُودِ، وَقَدْ صَحَّ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
((فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي))^(١) فَفَصَّلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَمَفْعُولِهِ
مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُنَوِيِّ، فَفَصَّلَ الْمَصْدَرِ بِخُلُوهٍ مِنَ الضَّمِيرِ - أُولَى بِالْجَوَازِ،
وَقُرِئَ ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾ وَأَمَّا قُوَّتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ
مَالِكٍ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

(أَحَدُهَا) : كَوْنُ الْفَاصِلِ فَضْلَةً فَإِنَّهُ لِدَلِيلٍ صَالِحٍ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ.

(الثَّانِي) : أَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ مَعْنَى لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْمُضَافِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ.

(الثَّالِثُ) : أَنَّ الْفَاصِلَ مُقَدَّرُ التَّأْخِيرِ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَدَّمُ التَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي
الْمَعْنَى حَتَّى إِنَّ الْعَرَبَ لَوْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِثْلَ هَذَا الْفَصْلِ لَاقْتَضَى الْقِيَاسُ اسْتِعْمَالَهُ لِأَنَّهُمْ
قَدْ فَصَلُوا فِي الشَّعْرِ بِالْأَجْنَبِيِّ كَثِيرًا فَاسْتَحَقَّ بغيرِ أَجْنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَزِيَّةٌ فَيُحْكَمَ
بِجَوَازِهِ مُطْلَقًا، وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَصَلُوا بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلٍ بَعْضِ الْعَرَبِ: هُوَ
غُلَامٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَخِيكَ، فَالْفَصْلُ بِالْمُفْرَدِ أَسْهَلُ^(٢).

١٧ - اسكان ياء المتكلم بعد الالف وكسرها

(١) صحيح البخاري (١٩٠٣).

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢٦٢/٢ - ٢٦٥.

قال ابن هشام في باب الاضافة ان الياء يجب فتحها اذا سبقت بألف ويجب اسكان الالف وندر اسكان الياء بعد الالف ومنه قراءة نافع ﴿وَمَحْيَايُ﴾^(١) ونقل ابن مجاهد عن نافع في احدى روايتيه الاسكان فقال : (ومحياي ومماتي لله فقرأهن نافع بِالْفَتْحِ إِلَّا قَوْلُهُ ﴿صِرَاطِي﴾ ﴿وَمَحْيَايُ﴾ فَإِنَّهُ أُسْكِنَهُمَا وَرَوَى وَرَش عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ فَتَحَ يَاءَ ﴿وَمَحْيَايُ﴾ بَعْدَ مَا أُسْكِنَهَا)^(٢) ونسبة ابن هشام هذه القراءة الى نافع نسبة صحيحة وتخريج القراءة يكون على الوقف مع ان العرب لا يكادون ينطقون بساكنين متتابعين ومن هنا جاء الرد عنيفا من تحرير العربية في القرن الرابع الهجري أبي علي الفارسي إذ قال: (كلهم قرأ: محياي محرّكة الياء ومماتي ساكنة الياء غير نافع، فإنه أسكن الياء في محياي ونصبها في مماتي إسكان الياء في محياي شاذّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محياي، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ووجهها مع ما وصفنا، وبعض البغداديين، قد حكى أنه سمع، أو حكى له: التقت حلقتا البطان^(٣) بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال)^(٤) ونجده في مواضع اخرى اقل وطئا في نقده وتجريحه لهذه القراءة فيقول: (فأما قول نافع محياي ومماتي وجمعه بين الساكنين على غير حدّ دابة وشابة، فوجه ذلك أنّه يجوز أن يختص به الألف لزيادة المدّ الذي فيها على زيادة المدّ الذي في أختها، واختصت بهذا كما اختصت القوافي بالتأسيس، وكما اختصت في تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هبأة، وليس شيء من ذلك الياء والواو، وكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها فيما قرأه نافع.

(١) الانعام: من الآية: ١٦٢

(٢) السبعة في القراءات: ٢٧٥، وينظر معاني القراءات للزهرري: ٣٩٨.

(٣) من أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد، ينظر الامثال لابن سلام: ٣٤٣

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٣/٤٤٠-٤٤١.

ويَقْوِي ذلك ما ذهب إليه يونس، في قولهم في الخفيفة: اضربان، واضربنان، فجمع بين الساكنين على الحدّ الذي قرأ به نافع وحكى هشام: "التقت حلقتا البطان". فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: محياي، والتحريك للياء بعد الألف أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين. والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس مع قلته في السماع أنهم قالوا: جأن، ودأبة، فكرهوا التقاء الساكنين، مع أنّ الثاني منهما مدغم يرتفع اللسان عنه، وعن المدغم فيه ارتفاع واحدة فإذا كره كارهون هذا الكثير في الاستعمال، فحكم ما قلّ في الاستعمال، ولم يكن على حدّ دابة الرفض والاطراح^(١) ودافع شيخ القراء ابن الجزري عن نافع في قراءته وذكر حجج المضعفين لهذه القراءة وورد بادلته عليهم بقوله من (أَنَّ وَرْشًا رَوَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ أَوَّلًا يَقْرَأُ مَحْيَايَ بِالْإِسْكَانِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَرَكَةِ تَعَلَّقَ بِهِ بَعْضُ الْأَثَمَةِ فَضَعَّفَ قِرَاءَةَ الْإِسْكَانِ حَتَّى قَالَ أَبُو شَامَةَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَقْضِي عَلَى جَمِيعِ الرَّوَايَاتِ فَإِنَّهَا أَخْبَرْتُ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا وَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِسْكَانِ إِلَى التَّحْرِيكِ فَلَا تُعَارِضُهَا رَوَايَةُ الْإِسْكَانِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مُعْتَرَفٌ بِهَا وَمُخْبَرٌ بِالرُّجُوعِ عَنْهَا، جَعْفَرٍ، وَهُوَ أَجَلُّ رُوَاةٍ نَافِعٍ مُوَافَقَةً لِمَا هُوَ الْمُخْتَارُ. ثُمَّ قَالَ أَبُو شَامَةَ فَلَا يَنْبَغِي لِيذِي لُبٍّ إِذَا نُقِلَ لَهُ عَنْ إِمَامٍ رَوَايَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَصَوْبٌ وَجْهًا مِنَ الْأُخْرَى أَنْ يَعْتَقِدَ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الضَّعِيفِ إِلَى الْأَفْوَى (وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى) أَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ رَوَايَةَ الْفَتْحِ تَقْضِي عَلَى جَمِيعِ الرَّوَايَاتِ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّ رَوَايَةَ شَخْصٍ انْفَرَدَ بِهَا عَنِ الْجَمِّ الْغَفِيرِ تَقْضِي عَلَيْهِمْ مَعَ إِعْلَالِ الْأَثَمَةِ لَهَا وَرَدَّهَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ رَوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ نَافِعٍ الْفَتْحَ فَهَذَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَهَذِهِ الْكُتُبَ مَوْجُودَةٌ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا أَحَدٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ إِلَّا ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي كِتَابِ الْبَيِّنَاتِ لَهُ، وَهُوَ مِمَّا عَدَّهُ الْأَثَمَةُ غَلَطًا كَمَا سَيَأْتِي. وَأَمَّا قَوْلُهُ فَلَا

يَنْبَغِي لِذِي لُبٍّ إِلَى آخِرِهِ فَظَاهِرٌ فِي الْبُطْلَانِ، بَلْ لَا يَنْبَغِي لِذِي لُبٍّ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَرْكُ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ وَرَفْضُ غَيْرِ مَا حَرَفٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ رَدَّ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيُّ عَلَيْهِ وَأَجَابَ بِأَنَّ الصَّحِيحَ إِنْ كَانَ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ كَانَ نَافِعٌ أَوَّلًا يُسَكَّنُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْفَتْحِ يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ فَيَسْتَمِرُّ قَالَ: وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى تَحْرِيكِهَا مَعْنَاهُ انْتَقَلَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِبْطَالُ الْمُنْتَقَلِ عَنْهُ إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ فَلَمْ يَقُلْ نَافِعٌ رَجَعْتُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ رَجَعَ عَنِ الْإِسْكَانِ إِلَى الْفَتْحِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ هَذِهِ حَاكِمَةٌ عَلَى الْإِسْكَانِ فَإِنَّهَا أَخْبَرَتْ بِالْأَمْرَيْنِ وَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِالرُّجُوعِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ لِعَدَمِ التَّعْدِيَةِ بَعْنَ وَالتَّعَارُضِ وَزِيَادَةِ الْعِلْمِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيهَا سَبِيلُهُ الشَّهَادَاتُ لَا فِي الرُّوَايَاتِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ إِحْدَاهُمَا أَصَوْبٌ مِنَ الْأُخْرَى يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأُخْرَى صَوَابٌ فَهَذَا مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ. وَإِنْ أَرَادَ إِحْدَاهُمَا صَوَابٌ وَالْأُخْرَى خَطَأً فَخَطَأً لِمَا قَدَّمْنَا وَأَخَذُ الْأَفْوَى مِنْ قَوْلِي إِمَامٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ لَا فِي الْمُنْصُوصَاتِ إِذِ الْيَقِينُ لَا يُنْقَضُ بِالْيَقِينِ قَالَ: وَقَوْلُهُ الرُّجُوعُ عَنِ الضَّعِيفِ إِلَى الْأَفْوَى مُتَنَاقِضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ رَفْعُ كُلِّ وَجْهَيْنِ مُتَقَاوَتَيْنِ قُوَّةً وَضَعْفًا ^(١) وَمِنْ ثَمَّ بَدَأَ شَيْخُ الْقِرَاءِ بِدَفْعِ تَهْمَةِ نَقْلِهَا بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ غَيْرُ قِرَاءَةِ الْإِسْكَانِ إِلَى الْفَتْحِ فِي آخِرِ أَمْرِهِ فِدَافِعُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ عَنْ هَذِهِ الْفَرِيَةِ فَقَالَ : (أَمَّا رِوَايَةُ أَنَّ نَافِعًا رَجَعَ إِلَى الْفَتْحِ، فَقَدْ رَدَّهَ أَعْرَفُ النَّاسِ بِهِ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ أَسَنَدَهُ وَأَسَنَدَ رِوَايَةَ الْإِسْكَانِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: هُوَ خَبَرٌ بَاطِلٌ لَا يَنْبَغُ عَنْ نَافِعٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ جِهَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ مَعَ انْفِرَادِهِ وَشُدُودِهِ مُعَارِضًا لِلْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي رَوَاهَا مَنْ تَقَوَّمَ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِ وَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِنْفِرَادُ وَالشُّدُودُ لَا يُعَارِضَانِ التَّوَاتُرَ، وَلَا يَرُدَّانِ قَوْلَ الْجُمْهُورِ. قَالَ: وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ نَافِعًا لَوْ كَانَ قَدْ زَالَ

(١) النشر في القراءات العشر: ١٧٦/٢-١٧٧.

عَنِ الْإِسْكَانِ إِلَى الْفَتْحِ لَعَلَّ ذَلِكَ مَنْ بِالْحَضْرَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ رَوَوْا اخْتِيَارَهُ وَدَوَّنُوا عَنْهُ حُرُوفَهُ كَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسَيَّبِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَنْصَارِيِّ وَسَلِيمَانَ بْنِ جَمَّازٍ الزُّهْرِيِّ وَعِيسَى بْنِ مِينَا، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لَهُ وَمُشَاهِدًا لِمَجْلِسِهِ مَنْ لَدُنْ تَصَدُّرِهِ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ وَلَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْهُ، أَوْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ مُحَالًا أَنْ يُغَيَّرَ شَيْئًا مِنْ اخْتِيَارِهِ وَيُرْوَلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَهُمْ بِالْحَضْرَةِ مَعَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يُعْرِفُهُمْ بِذَلِكَ، وَلَا يُوقِفُهُمْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ لَهُمْ كُنْتُ اخْتَرْتُ كَذَا ثُمَّ زِلْتُ الْآنَ عَنْهُ إِلَى كَذَا فَدَوَّنُوا ذَلِكَ عَنِّي، وَغَيَّرُوا مَا قَدْ زِلْتُ عَنْهُ مِنْ اخْتِيَارِي فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجْتَمَعَ كُلُّ أَصْحَابِهِ عَلَى رِوَايَةِ الْإِسْكَانِ عَنْهُ نَصًّا وَأَدَاءً دُونَ غَيْرِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي رَوَاهُ الْحَمْرَاوِيُّ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ عَنْ وَرْشٍ بَاطِلٌ لَا شَكَّ فِي بُطْلَانِهِ فَوَجَبَ إِطْرَاحُهُ وَلَزِمَ الْمَصِيرُ إِلَى سِوَاهُ بِمَا يُخَالِفُهُ وَيُعَارِضُهُ. قَالَ الدَّانِيُّ: - - وَالَّذِي يَقَعُ فِي نَفْسِي، وَهُوَ الْحَقُّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ أَبَا الْأَزْهَرِ حَدَّثَ الْحَمْرَاوِيَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعًا عَلَى وَرْشٍ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ جُمْلَةِ أَصْحَابِهِ وَثِقَاتِ رُؤَاتِهِ دُونَ اتِّصَالِهِ بِنَافِعٍ وَإِسْنَادِ الزَّوَالِ عَنِ الْإِسْكَانِ إِلَى الْفَتْحِ إِلَيْهِ، بَلْ لَوَرَّشَ دُونَ فَتَنَسِي ذَلِكَ عَلَى طُولِ الدَّهْرِ مِنَ الْأَيَّامِ فَلَمَّا أَنْ حَدَّثَ بِهِ أَسْنَدُهُ إِلَى نَافِعٍ وَوَصَلَهُ بِهِ وَأَضَافَ الْقِصَّةَ إِلَيْهِ فَحَمَلَهُ النَّاسُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَقَبِلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَجَعَلُوهُ حُجَّةً، وَقَطَعُوا بِدَلِيلِهِ عَلَى صِحَّةِ الْفَتْحِ وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنْ نَقْلَةِ الْأَخْبَارِ وَرُوَاةِ السُّنَنِ فَيُسْنِدُونَ الْأَخْبَارَ الْمَوْقُوفَةَ وَالْأَحَادِيثَ الْمُرْسَلَةَ وَالْمَقْطُوعَةَ لِنِسْيَانٍ يَدْخُلُهُمْ، أَوْ لِعَفْلَةٍ تَلْحَقُهُمْ فَإِذَا رُفِعَ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ مَيَّرُوهُ وَنَبَّهُوا عَلَيْهِ وَعَرَّفُوا بِعِلَّتِهِ وَسَبَبِ الْوَهْمِ فِيهِ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّعْلِيقِ فِي صِحَّةِ الْفَتْحِ بِدَلِيلِ هَذَا الْخَبَرِ إِذْ هُوَ عَنْ مَذْهَبٍ نَافِعٍ وَاخْتِيَارُهُ بِمَعْزِلٍ^(١) وقد رجح بعض العلماء وجه الفتح على الإسكان جمعاً بين الساكنين وقال أحمد بن عبيد الله بن

إدريس: والجمع بين ساكنين لحن لا يجوز إلا في ضرورة، والقرآن لا ضرورة فيه فالوجه فتح الياء. وهذا القول من ابن إدريس يُقبل في غير القرآن، أما القراءة المتواترة فلا تُرد لاجتهاد مجتهد ووجه الإسكان قراءة متواترة سبعية، ثم إن كثيراً من العلماء ردوا عليه بأن من النحويين من جوزه إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين والثاني غير مدغم كـ (محيي)^(١) ولم يختلف الراي عند النحاة ومنهم الزمخشري وغيره من النحاة^(٢) فقد وصفوا القراءة بالغرابة وبغيرها من الاوصاف التي خرجت من اقيسة البصريين. واستشهد ابن هشام لكسر الياء بقراءة حمزة لقوله تعالى ﴿بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي﴾^(٣) قال ابن مجاهد: (قوله ﴿بِمُصْرِحِيَّ﴾ كسر الياء حَمَزَةً وَفَتْحَهَا الْبَاقُونَ)^(٤) وبلغ الامر عند علماء القراءات المتقدمين الى تضعيف هذه القراءة اذ يقول ابو منصور الازهري: (وقوله ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ﴾ قرأ حمزة ﴿بِمُصْرِحِيَّ﴾ بكسر الياء، وقرأ الباقون ﴿بِمُصْرِحِيَّ﴾ بفتح الياء، قال أبو منصور: قراءة حمزة غير جيدة عند جميع النحويين، قال أهل البصرة: قراءته غير جيدة، وقال الفراء: لا وجه لقراءته إلا وجه ضعيف، وأنشد قول الأغلب:^(٥)

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

وقال الزجاج: مثل هذا الشعر لا يُحتج به، وعمل مثله سهل فلا يحتج به كتاب الله، قال: وجميع النحويين يقولون إن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرکت إلى الفتح،

(١) القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية: ١٩٤.

(٢) ينظر المفصل: ١٩٤.

(٣) سورة ابراهيم: من الآية ١٢٢.

(٤) السبعة في القراءات: ٣٦٤.

(٥) الرجز غير منسوب ومطعون فيه ويتقد أنه مصنوع، ينظر خزانة الادب: ٤/٤٣٠.

تقول: هذا غُلامِي قَدْ جَاءَ^(١) ومن العلماء من نقل القراءة ولم يضعفها بل يشعر من كلامه القبول بعد ان ذكر العلماء الذين اجازوها ،قال صاحب الكنز: (قراءة حمزة هذه لغة من اللغات وهي مطّردة في بني يربوع حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء ؛ لأن الأصل عنده أن في (مصرخي) ثلاث ياءات، ياء الجمع وياء الإضافة وياء للمدّ، ثم حذفت ياء المدّ وبقيت ياءان أدغمتا بالكسر الذي هو عوض عن الياء المحذوفة)^(٢) وقال مكي ايضا: (القراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروها بعيدا. وقد ذكر قطرب أنها لغة في بني يربوع)^(٣) ووصف القراءة السبعية بالضعف وغير الجيدة تجاوز وتناول على علم من اعلام الامة وتضعيف لسند من الرجال العدول، ونسبة ابن هشام لهذه القراءة الى حمزة هو نسبة صحيحة ونسبته هذا الوجه من العربية الى قبيلة من قبائل العرب وهم بنو يربوع هي نسبة صحيحة ،قال ابو علي الفارسي: (وزعم قطرب أنّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء)^(٤) وتلحين النحاة للقراء امرٌ قديمٌ جاء من اعتدادهم بالقياس الذي بني على المطرد من الشواهد فاذا ما جاء اي شاهد نادر في بابهِ وإن كان قرآنيا طرحوه واقدّموا اقيستهم عليه ،قال ابو زرعة: (وأهل النّحو يلحنون حمزة قالوا وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح تقول هذا غلامي قد جاء وذلك أن الاسم المضمر لما كان على حرف واحد وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات كما تقول هو قام ويجوز إسكان الياء لتقل الياء التي قبلها كسرة فإذا كان قبل الياء ساكن حركت إلى الفتح لا غير لأن أصلها أن

(١) معاني القراءات: ٦٢/٢.

(٢) الكنز في القراءات العشر: ٥٩/١.

(٣) مشكل اعراب القرآن: ٤٠٣/١-٤٠٤.

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٢٩/٥.

تَحْرُكٌ وَلَا سَاكِنٌ قَبْلَهَا فَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَارَتْ حَرَكَتُهَا لِأَزْمَةِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ
فَنَقُولُ «وَمَا أَنْتُمْ بِمَصْرُخِي» وَأَمَّا حَمَزَةٌ فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ الْحَذَاقِ لِأَنَّ الْيَاءَ حَرَكَتُهَا حَرَكَةُ
بِنَاءٍ لَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ وَالْعَرَبُ تَكْسِرُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا تَفْتَحُ قَالَ الْجَعْفِيُّ سَأَلْتُ أَبَا
عَمْرٍو عَنْ قَوْلِهِ «بِمَصْرُخِي» فَقَالَ إِنَّهَا بِالْخَفْضِ لِحَسَنَةٍ^(١) فكَلامُ ابْنِ هِشَامٍ بِأَنَّهَا لُغَةٌ
يَدُلُّ عَلَى قَبُولِهَا وَقَبُولِ الْقِرَاءَةِ لَا كَغَيْرِهِ مِنَ النَّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالَّذِينَ ابْوَا أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَذِهِ
الْقِرَاءَةِ وَاخْتَمَ هَذَا الْكَلَامُ بِقَوْلِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ الَّذِي أَجَادَ وَافَادَ فِي قِرَاءَةِ حَمَزَةِ السَّابِقِ
ذِكْرُهَا إِذَا قَالَ فِي (بِمَصْرُخِي) فَقَرَأَ حَمَزَةً بِكَسْرِ الْيَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي يَرْبُوعٍ، نَصَّ عَلَى
ذَلِكَ فَطُرِبَ وَأَجَازَهَا هُوَ وَالْقَرَاءُ، وَإِمَامُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْقِرَاءَةِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، وَقَالَ
أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَعْنٍ النَّحْوِيُّ: هِيَ صَوَابٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرِهِ مِمَّنْ
ضَعَّفَهَا، أَوْ لَحَنَهَا فَإِنَّهَا قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا
يَحْيَى بْنُ رَبَائٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ وَحُمَرَانُ بْنُ أَعْيَنَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ،
وَقِيَاسُهَا فِي النَّحْوِ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ الْأَوَّلَى، وَهِيَ يَاءُ الْجَمْعِ جَرَتْ مَجْرَى
الصَّحِيحِ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ فَدَخَلَتْ سَاكِنَةً عَلَيْهَا يَاءُ الْإِضَافَةِ وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ
فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ وَهَذِهِ اللَّغَةُ بَاقِيَةٌ شَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي أَفْوَاهِ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ،
يَقُولُونَ مَا فِي كَذَا، يُطْلِقُونَهَا فِي كُلِّ يَاءٍ الْإِضَافَةِ الْمُدْغَمِ فِيهَا، فَيَقُولُونَ مَا عَلَيَّ
مِنْكَ، وَلَا أَمْرُكَ إِلَيَّ، بَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي كَسْرِتِهَا حَتَّى تَصِيرَ يَاءً، وَتَقَدَّمَ أَكْلُهَا فِي الْبَقَرَةِ
عِنْدَ هُرُورِهَا وَخَبِيئَةٍ اجْتَنَّتْ أَيْضًا وَتَقَدَّمَ إِمَالَةُ قَرَارٍ وَالْبَوَارِ وَالْقَهَّارُ فِي بَابِهَا^(٢).

(١) حجة القراءات: ٣٧٧-٣٧٨.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢٩٨/٢-٢٩٩.

١٨ - نصب اسم الفاعل للمفعول

قال ابن هشام: (يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به، وان يخفض باضافته، وقد قرئ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(١) ﴿وَهَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾^(٢) بالوجهين)^(٣) وهذه القراءة هي قراءة سبعية متواترة رويت عن عاصم بن ابي النجود بالخفض وغيره بالنصب، قال الازهري: (قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ قرأ حفص والمفضل عن عاصم ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ وقرأ الباقر ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ قال أبو منصور: (من قرأ ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ بالكسر فلإضافة ومن نَوَّن نصب ﴿أَمْرِهِ﴾ بالفعل وهذا كقولك: فُلَانُ ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبُ زَيْدًا)^(٤) اما الآية الثانية فهي ايضا فيها قراءة سبعية (قوله ﴿وَهَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ قرأ يعقوب وأبو عمرو والكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ و ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ بالتونين والنصب وقرأ الباقر ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ بالخفض قال أبو منصور: المعنى واحد في القراءتين، فمن نصب ﴿ضُرِّهِ﴾ نَصَبَهُ بالكشف، ومن كَسَرَهُ فلإضافة إليه)^(٥) وقال ابن مهران : (قرأ أبو عمرو ويعقوب ﴿وَهَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ منونة ﴿ضُرِّهِ﴾ بالنصب وكذلك ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ بالنصب وقرأ الباقر: ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ و "مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ" بغير تنوين، وضره ورَحْمَتِهِ بالخفض على الإضافة)^(٦) وقد تلقت الامة هذين القراءتين بالقبول ولم اجد احدا ضعفهما او نسب اليها الوهن فمن قرأ بالتونين فعلى الأصل، لأن اسم الفاعل هاهنا بمعنى

(١) سورة الطلاق: من الآية ٣.

(٢) الزمر: ٣٨.

(٣) اوضح المسالك: ١٩٨/٣.

(٤) معاني القراءات: ٧٥/٣.

(٥) المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.

(٦) المبسوط في القراءات العشر: ٣٨٤/١.

الاستقبال و (أمره) منصوب باسم الفاعل (بالغ) لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ومن قرأ بغير تنوين، حذف التنوين للتخفيف، وجر ما بعده بالإضافة ومن قرأ (أمره) بالرفع على أنه فاعل لـ (بالغ) التي هي خبر إنَّ أو مبتدأ وبالفعل خبر مقدم له، والجملة خبر إنَّ ، ومن الناحية من رجح الاضافة^(١) ونلاحظ مما سبق ان ابن هشام ذكر القراءتين ولم يرجح احدها على الاخرى ولم يخطئ او يضعف أيا منها.

١٩ - مجيء عطف البيان من النكرة

ذكر ابن هشام ان الكوفيين وجماعة من النحويين اجازوا مجيء عطف البيان من النكرة واستشهد بقوله تعالى ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾^(٢) فنلاحظ ان قراءة التنوين قراءة سبعية متواترة رواها جمع من القراء قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ أَوْ كَفَّارَةٌ مَنُونًا طَعَامُ رَفْعًا مَسْكِينٍ جَمَاعَةً وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ أَوْ كَفَّارَةٌ رَفْعًا غَيْرَ مَنُونٍ طَعَامُ مَسْكِينٍ عَلَى الْإِضَافَةِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي جَمْعِ مَسَاكِينَ)^(٣) فالحجة لمن رفع الطعام: أنه جعله بدلا من الكفارة لأنه هي في المعنى. وهذا بدل الشيء من الشيء وفيه أنه بدل معرفة من نكرة. والحجة لمن أضاف: أنه أقام لاسم مقام المصدر فجعل الطعام مكان الإطعام.^(٤) وذكر ابن البناء ان تنوين طعام يكون على البدل او عطف البيان^(٥) وكذلك ذكر ابن مالك ان ابا علي اجاز جعل طعام بدل او عطف

(١) ينظر توضيح المقاصد: ٨٥٣/٢.

(٢) المائدة: من الآية ٩٥.

(٣) السبعة في القراءات: ٢٤٨.

(٤) ينظر الحجة في القراءات السبع: ١٣٥/١.

(٥) اتحاف فضلاء البشر: ٢٥٦.

بيان^(١) وهذا رأي الكوفيين ومعهم من البصريين؛ كأبي علي الفارسي وابن جني، ومن المتأخرين كالزمخشري، وابن مالك وابنه؛ خلاف لبقية البصريين؛ الذي يعدون ذلك بدل كل من كل.^(٢) وذكر ابن هشام في كتبه الأخرى تفصيلاً أكثر لهذه المسألة إذ قال في مغني اللبيب: (فِي طَعَامِ مَسَاكِينَ مِنْ «كَفَّارَةِ طَعَامِ مَسَاكِينَ» فَيَمْنُ نُونُ كَفَّارَةِ إِنَّهُمَا عَطْفَا بَيَانٍ وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مُعْتَرِضٌ عَلَى قَوْلِ الْبَصَرِيِّينَ وَمَنْ وافقَهُمْ فَيَجِبُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرُونَ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ فِي الْجَوَامِدِ كَالنَّعْتِ فِي الْمُسْتَقَاتِ فَيَكُونُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ)^(٣).

٢٠ - بدل الكل من كل

استشهد ابن هشام لهذا النوع من البديل بقراءة قرآنيه فقال: (بدل كل من كل؛ وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه؛ نحو: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ»^(٤) سماه الناظم البديل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ﴾^(٥)، فيمن قرأ بالجر)^(٦) ومجيء لفظ الجلالة الله بدلاً مطابقاً من العزيز ولا يقال فيه بدل كل من كل؛ لأن مسماه -تعالى- لا يقبل التجزئة، قال ابن مجاهد: (قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالكَسَائِيُّ الْحَمِيدُ اللَّهُ عَلَى الْبَدَلِ وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ "الْحَمِيدُ اللَّهُ" رَفَعَا وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ اللَّهَ خَفِضَ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو وَلَمْ يَرَوْا عَنْ نَافِعٍ ذَلِكَ غَيْرَهُ)^(٧) وقد استشهد بهذه

(١) ينظر الكافية الشافية: ١١٩٥/٣.

(٢) عدة السالك: ٣١١/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٧٤٣/١.

(٤) الفاتحة: الآية ٦-٧.

(٥) سورة ابراهيم: ١.

(٦) اوضح المسالك: ٣٦٤/٣.

(٧) السبعة في القراءات: ٣٦٢/١.

القراءة من النحاة كثير في باب البدل ومنهم ابن مالك^(١) والمرادي^(٢) والاشموني^(٣)، واستشهاد ابن هشام بهذه القراءة هو اتباع لمنهجه الواضح بالاستشهاد بالقراءات القرآنية.

٢١ - تابع المنادى

ذكر ابن هشام في فصل تابع المنادى المبني واحكامه ان تابع المنادى له احكام واحد احكامه جواز الرفع والنصب فقال عن الموضع الثاني: (ما كان مفردا من نعت، او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال، نحو: ((يا زيدُ الحسنُ)) ((والحسنُ)) و((يا غلامُ بشرٌ)) ((وبشراً)) و((يا تميمُ أجمعون)) ((واجمعين)) وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٤) قرأه السبعة بالنصب، واختاره ابو عمرو وعيسى وقرئ بالرفع، واختاره الخليل وسيبويه وقدروا النصب بالعطف على فضلا من قوله تعالى ((وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا))^(٥) وقال المبرد ان كانت للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب، او لغيره مثلها في اليسع فالمختار الرفع^(٦) وقراءة النصب هي قراءة السبعة وقرا غيرهم بروايات عن العشرة بالرفع، قال صاحب المبسوط: (قرأ روح وزيد عن يعقوب ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ بالرفع مثل قراءة عبيد بن عمير والأعرج وغيرهما. وقرأ الباقر ورويس ﴿وَالطَّيْرُ﴾ بالنصب^(٧) ونلاحظ ان ابن هشام نقل القراءتين عن القراء ووجه النصب والرفع الا انه لم يذكر الآراء الاخرى

(١) شرح الكافية الشافية: ١٢٧٧/٣، وشرح التسهيل: ٣٣١/٣.

(٢) توضيح المقاصد: ١٠٦٢/٢.

(٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٤/٣.

(٤) سبأ : من الآية ١٠.

(٥) سبأ : من الآية ١٠.

(٦) اوضح المسالك: ٣٢/٤.

(٧) المبسوط في القراءات العشر: ٣٦١/١.

مع انه ذكر ان ابا عمرا بن العلاء وعيسى بن عمر اختارا النصب وهما من ائمة
البصريين الاوائل وذكر كذلك ان الخليل وسيبويه اختارا الرفع قال سيبويه: (وقال الخليل
رحمه الله من قال يا زيد والنضر فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي
يُردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر. وقرأ
الأعرج: ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ فرفع ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل
رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث. ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز
البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تتأدى اسما فيه الألف واللام بيا، ولكنك أشركت
بين النضر والأول في يا، ولم تجعلها خاصة للنضر، كقولك ما مررت بزيد وعمرو،
ولو أردت عمليْن لقلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو وقال الخليل رحمه الله: ينبغي
لمن قال النضر فنصب، لأنه لا يجوز يا النضر، أن يقول: كلُّ نعجةٍ وسخلتها بدرهم
فينصب، إذا أراد لغة من يجز، لأنه محال أن يقول كل سخلتها، وإنما جر لأنه أراد
وكل سخلتها لها. ورفع ذلك لأن قوله والنضر بمنزلة قوله ونضر، وينبغي أن يقول: أي
فتي هيجاء أنت وجارها لأنه محال أن يقول وأي جارها^(١) (فمن نصب الطير عطفه
على موضع الجبال لأنَّها في موضع نصب بمعنى النداء وهو قول سيبويه وقيل هي
مفعول معه وقال أبو عمرو هو منصوب بإضمار فعل تقديره وسخرنا له الطير وقال
الكسائي تقديره وأتيناها الطير كأنه معطوف على فضل وقد قرأه الأعرج بالرفع عطفه
على لفظ الجبال وقيل هو معطوف على المضمر المرفوع في أوبي وحسن ذلك لأن
معه قد فصلت بينهما فقامت مقام التأكيد^(٢)) وكلام المبرد يفهم منه إن كانت ال
معرفة بالنصب وإلا فالرفع، ووجهه أن المعرفة بأل تشبه المضاف، هذا الخلاف في

(١) الكتاب: ١٨٦/٢-١٨٧.

(٢) مشكل اعراب القرآن: ٥٨٣/٢.

الاختيار، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجل والغلام، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

٢٢ - المنادى المضاف الى مضاف فيه ياء الاضافة

قال ابن هشام الانصاري: (إذا كان المنادى مضافا الى مضاف الياء، فالياء ثابتة لا غير كقولك: يا ابن أخي ويا ابن خالي إلا ان كان ابن ام وابن عم فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو ان يفتحاً للتركيب المزجي، وقد قرئ ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾^(١) بالوجهين^(٢) والقراءة التي استشهد بها ابن هشام هي قراءة من السبعة التي كثيرا ما يستشهد بقراءتهم، قال ابن مجاهد البغدادي: (وَاخْتَلَفُوا فِي كَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ فَمِنْ الْقَوْمِ ﴿فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ﴾ قَالَ ابْنُ أُمٍّ وَفِي طَه مِثْلُهُ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَاءُ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ بِكَسْرِ الْمِيمِ فِيهِمَا وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فَمُضْمُومَةٌ^(٣) وتوجيه القراءتين فأما قراءة الفتح: فالأصل: أُمَّا بقلب ياء المتكلم ألفا، ثم حذفت هذه الألف، وبقيت الفتحة دليلا عليها؛ وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة؛ وحكي عن الأخفش؛ وقيل: أن يفتح: ابن، أم؛ للتركيب المزجي، وهو رأي سيبويه والبصريين.^(٤) ووضح هذا الامر الازهري في تعليقه على كلام ابن هشام بقوله: (وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو: يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى، وهي إما ساكنة أو مفتوحة كقولك: يا ابن أخي ويا ابن خالي، ويا بنت أخي ويا بنت خالي، إلا إذا كان المنادى ابن عم أو ابن أم، أو ابنة عم أو ابنة أم، فالأكثر حذف الياء والاجتزاء

(١) الاعراف: من الآية ١٥٠

(٢) اوضح المسالك: ٣٦/٤.

(٣) السبعة في القراءات: ٢٩٥.

(٤) ينظر عدة السالك: ٣٣/٤.

بالكسرة عن الياء كقولك، يابن عم ويا ابن أم، بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي: لا تركيب، بل إضافتان، وقال في الارتساف نقلا عن أصحابه، إنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد، وإنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر، إذا أضافوها للياء، فليس إضافة واحدة أو أن يفتحا، ثم قيل: للتركيب المزجي كقولك: يابن عم ويابن أم، بفتح الميم فيهما. وقيل: الأصل عما وأما، بقلب الياء ألفا، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. والأول: قل: هو مذهب سيبويه والبصريين، والثاني قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وحكي عن الأخفش وقد قرئ في السبع قال ابن أم بالوجهين، الكسر والفتح^(١) والذي نقله ابن هشام يدل على عقليته النحوية التي من خلالها وجّه القراءة القرآنية توجيهها صحيحا ومقبولا وعازيا الآراء الى اصحابها من غير تجاهل لجهودهم.

٢٣ - جعل لا النافية لاما للقسم

ذكر ابن هشام في شرحه في باب نوني التوكيد فقال ان الفعل لا يجوز توكيده (ان كان منفيا نحو «تَقْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ»^(٢) اذ التقدير: لا تفتأ او كان حالا، كقراءة ابن كثير «لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٣))^(٤) وهذه القراءة التي نسبها ابن هشام الى ابن كثير هي قراءة سبعية ونقلها ابن هشام نقلا صحيحا، قال ابو زرعة: (قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ لِأَقْسَمِ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ بِغَيْرِ أَلْفٍ يَجْعَلُ اللَّامَ لَامَ تَأْكِيدِ الْمَعْنَى أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا تَقُولُ أَقُومُ ثُمَّ تَدْخُلُ اللَّامَ فَتَقُولُ لِأَقُومِ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَالَ إِنْ اللَّهَ تَعَالَى أَقْسَمَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَمْ يَقْسَمِ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ لَا أَقْسَمُ بِالْأَلْفِ)^(٥) ومرة اخرى نجد

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٨٥

(٣) القيامة: من الآية ١

(٤) اوضح المسالك: ٨٥/٤.

(٥) حجة القراءات: ١/٢١٦، وينظر السبعة في القراءات: ١/٦٦١.

بعض النحاة يطعن في هذه القراءة الجليلة لأنها لم تتوافق مع الاقيسة النحوية التي وضعها بشر يخطؤون ويصيبون فكيف بقراءة متواترة قراها المصطفى صلى الله عليه وسلم؟، يقول النحاس: (لا أقسم بيوم القيامة كذا يقرأ أكثر القراء، وعن الحسن والأعرج لأقسم بيوم القيامة على أنها لام قسم لا ألف فيها قال أبو جعفر: وهذا لحن عند الخليل وسيبويه)^(١) ونعجب من نحارير البصرة كيف يكون لحننا وجاء في القران؟ لو جاء في بيت شعر او في حديث نقل على المعنى لكان فيه كلام يقبل الرد لكن القراءة نقلت بالنص والتواتر والمشافهة لا نقلا كتابيا فقط!! ونقل عن هذه اللام راي اخر قال ابو زرعة: (اختلف النحويين في لا فقال الكسائي وأبو عبيد لا صلة زائدة والتقدير أقسم بيوم القيامة و لا على قولهما صلة كالتي في قوله «لئلا يعلم أهل الكتاب» والمعنى لأن يعلم فإن قلت لا وما والحروف التي تكون زوائد إنما تكون بين كلامين)^(٢) فالمراد من كلام ابن هشام الذي ذكره سالفا هو عدم توكيد الفعل المضارع -على هذه القراءة- حيث اللام للقسم؛ لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع؛ تخلص زمنه للحال عند فريق من النحاة؛ فالإقسام موجود عند المتكلم، ونون التوكيد تخلصه للمستقبل؛ فيتعارض الحال مع المستقبل ولذلك امتنع التوكيد.

٢٤ - الوقف على ما الاستفهامية المجرورة

قال ابن هشام في باب الوقف: (ما الاستفهامية المجرورة وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت نحو: عمّ، وفيهم، ومجيء م جئت فرقا بينها وبين ما الخبرية في مثل سألت عما سألت عنه فاذا وقفت عليها، الحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الالف ووجبت ان كان الخافض اسماً، كقولك في مجيء م جئت و اقتضاء ما اقتضى مجيء

(١) اعراب القران: ٥/٥١

(٢) حجة القراءات: ١/٧٣٥.

مَهْ، واقتضاء مَهْ وترجحت ان كان حرفاً، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١) وبها قرأ البزِّي^(٢) وهذه قراءة عن السبعة وهي متواترة، قال الازهري: (قوله ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ كان يعقوب إذا وقف يقف على (عَمَه) على هاء السكت والباقون إن وقفوا وقفوا على ميم قال أبو منصور: ليس قوله (عَم) موضع وقف، وإن اضطر إلى الوقف قارئ لم يَجُزْ أن يقف على (عَمَه) بالهاء، لأن هذا ليس موضع وقف وكان في الأصل: عَنْ مَا يَتَسَاءَلُونَ، وأدغمت النون في الميم، لأن الميم تشرك الغنة التي في الألف المعنى: عن أي شيء يتساءلون. فاللفظ لفظ استفهام، والمعنى تفخيم القصة كما تقول: أي شيء زِيد وإنما حُذِفَت الألف ليكون فَرْقاً بينها إذا كانت خَبَرًا وبينها إذا كانت استفهاماً)^(٣) وهذه القراءة وصفها بعض النحاة بالجيدة مع انها تفردت عن العشرة بالوقف، قال ابن الباذش الغرناطي: (وقف البزّي من طريق ابن غلبون عليه بالهاء، فيقول في الوقف: فلمه، وفيمه، وفيمه، وعمه ووقف الباقيون بغير هاء، ويسكنون الحرف الموقوف عليه وما روي عن البزّي أجود في العربية، وأكثر في كلام العرب، قال سيبويه: وأما قولهم: علامه، وفيمه، وبمه، ولمه، وحتامه، فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت؛ لأنك حذفته الألف من ما فصار آخره كآخر: ارمه واغزه، وقد قال قوم: فيم، وعلام، ولم، كما قالوا: اخش، وليس هذه مثل إن لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها)^(٤) ونلاحظ ان ابن هشام يقبل هذه القراءة ويعتبرها شاهدا على الوقف حتى انه في بعض كتبه وصفه الحاق الهاء والوقف على عَمَّ بالحسن.^(٥)

(١) النبأ: ١

(٢) اوضح المسالك: ٢٩٩/٤.

(٣) معاني القراءات: ١١٥/٣.

(٤) الاقناع في القراءات السبع: ٢٦٠/١.

(٥) شرح شذور الذهب: ٤١٢.

٢٥ - امالة الفتحة الى الكسرة بسبب التناسب

ذكر ابن هشام اسبابا للإمالة فعدها ثمانية ومنها (ارادة التناسب، وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها، او في كلمة قارنتها قد اميلتا لسبب، فالأول كرايت عماداً، وقرأت كتاباً والثاني كقراءة أبي عمرو والاخوين: وَالضُّحَى بِالْإِمَالَةِ مع ان الفها عن واو الضحوة لمناسبة سَجَى وَقَلَى ومابعدهما^(١) ونسبة ابن هشام لهذه القراءة نسبة صحيحة، قال ابن مجاهد: (قَوْلُهُ وَالضُّحَى الْكَسَائِي يَكْسِرُ رُؤُوسَ آيِهَا وَكَذَلِكَ حَمَزَةٌ فِيمَا عَدَا سَجَى، وَنَافِعٌ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ وَابْنِ جَمَازٍ يَكْسِرُهَا وَأَبُو عَمْرٍو يَكْسِرُهَا فِي رِوَايَةِ عَبَّاسٍ وَفِي رِوَايَةِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وكلام ابن هشام عن ان اصل الالف واو هو راي البصريين ونقل غيره من النحاة هذا الراي وغيره وردوا راي الكوفيين، قال النحاس: (والمعروف عند العرب ما رواه أبو روق عن الضحّاك قال: الضُّحَى ضَحَى النَّهَارِ. قال أبو جعفر: قال محمد بن يزيد: والضُّحَى يكتب بالألف لا غير، لأنه من ضحا يضحو. قال أبو جعفر: وقول الكوفيين إنه بالياء لضمّ أوله، وهذا قول لا يصحّ في معقول ولا قياس لأنه إن كتب على اللفظ فلفظه الألف، وإن كتب على المعنى فهو راجع إلى الواو)^(٣) والمواضع التي ذكرها ابن هشام في الامالة قسمٌ منها ذكرها النحاة وقسمٌ افردها هو في شرحه على الالفية وفي كتبه الاخرى، والموضع الذي استشهد له بالقراءة القرآنية قد سبقه اليه بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب^(٤) وابن مالك^(٥) وعلق الرضي على امالة الضحى

(١) اوضح المسالك: ٣٠٤/٤

(٢) السبعة في القراءات: ٦٩٠

(٣) اعراب القرآن: ١٥٣/٥

(٤) الشافية: ٨٤

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٩٧٥/٤

بقوله: (وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ وَالضُّحَى، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادًا أَقُولُ: اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضاً، وذلك لأنه يمال الضحى لإمالة قلّى، لتتناسب رؤوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما أن تمال فتحة في كلمة إمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يمال الثاني لإمالة الأول، نحو عماداً، أميلت فتحة الدال وقفاً، إمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين، لأن الأواخر محل التغيير، وليبيان الألف وقفاً كما في أفعى على ما مر في بابه، أو يمال الأول لإمالة الثاني، وذلك إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو رأى ونأى، أمال بضعهم فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة^(١).

٢٦ - التقاء همزتين في كلمة

ذكر ابن هشام في باب البدل انه اذا التقت همزتان متحركتان فانهما يبدلان واوا او ياء حسب الحركة ،واستشهد بقراءة ابن عامر والكوفيين بتحقيق الهمز من قوله تعالى: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾^(٢) وهي قراءة منقولة بالتواتر وبها قرا ثلاثة من السبعة قال ابن مجاهد: (اختلفوا في الهمزتين وإسقاط إحداهما من قوله ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع أيمه بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة غير أن نافعاً يختلف عنه في ذلك فروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس أيمه ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة وقال أحمد ابن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس أحفظ عن نافع ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ بهمزتين وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيبي وأبي بكر ابن أبي أويس عن أهل المدينة أيمه

(١) شرح الرضي على الشافية: ١٣/٣.

(٢) القصص: ٥٠

همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبي عمر
الدوري عن أبي عمارة عن يعقوب وقال القاضي إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة وقرأ
عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي أئمة بهمتين^(١) وهذه الهمزة للنحاة فيها كلام كثير
وضارب في القدم فيقولون ان الأصل أئمة كمثل وأمثلة ثم أدغمت الميم في الميم،
وقلبت الحركة على الهمزة همزتان فأبدلت من الثانية ياء، وزعم الأخفش أنك تقول:
هذا أيم من هذا بالياء. قال المازني: أوم بالواو وقرأ حمزة فقاتلوا أئمة الكفر فأكثر
النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة، وزعم
أبو إسحاق أنه جائز على بعد، قال: لأنه قد وقع في الكلمة علتان الإدغام والتضعيف
فلما أُلقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك.^(٢) ولم يبعد
توجيه القراء عن توجيه النحاة في هذه اللفظة، قال الأزهري: (مَنْ قَرَأَ (أَيِّمَةً) بهمزة
واحدة وباء بعدها فإنه كره الجمع بين همزتين، فجعل الأخيرة ياء، و (أَيِّمَةً) كان في
الأصل (أُئِمَّة) مثل: أُعِمَّة، فاستثقلوا الجمع بين الميمين متحركتين، فأسكنوا الميم
الأولى، وأدغموها في الأخرى، فصارت ميمًا شديدة، وعوض الذين همزوا همزتين من
الميم المدغمة همزة، فصارت ياء شديدة، وعوض الآخرون إحدى الهمزتين ياء)^(٣)
وكلام ابن هشام ان هذه القراءة مما يتوقف عنده ولا يتجاوز دليل على أن الرجل يوقر
القراءة جدا إذ أنه يعتد بها كشاهد مع تفردا عن شواهد النحاة الباقية ولا يسمح
بالقياس على غيرها وتوقف السماع عندها وهذا مما يدل على احترامه واعتداده بالقراءة
فكيف لا ومنهجه مبني على هذا الشيء وقد قرأ بها ثلاثة من اعلام القراء؟ وعند

(١) السبعة في القراءات: ٣١٢.

(٢) ينظر اعراب القرآن للنحاس: ١١١/٢

(٣) معاني القراءات: ٤٤٧/١

بعض البصريين يجعلونه من المتفرد الشاذ وهو شيء ألفه الصريين بنقدهم المستمر للقراءات ، قال ابن جنى: (ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي أئمة بالتحقيق فيهما. فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنا)^(١).

٢٧- ابدال ما وقعت عينه مصدر فعل أُعِلَّت فيه وقبلها كسرة

عدّ ابن هشام الاعلال في هذه المسألة قليلا واستشهد له بقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ﴾^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾^(٣) في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة^(٤) فأما القراءة الاولى فهي كما نسبها ابن هشام الى نافع وابن عامر، قال الازهري: (قوله جلّ وعزّ: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ قرأ نافع وابن عامر: ﴿لَكُمْ قِيَمًا﴾ بغير ألف، وقرأ الباقر: ﴿قِيَمًا﴾ بالألف قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ (قِيَمًا) فهو من قول العرب: هذا قِوام الأمر، أي: ملاكه)^(٥) والقراءة الثانية هي قراءة ابن عامر كما نسبها اليه ابن هشام، قال ابو زرعة: (قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَهُوَ مُصَدِّرٌ قَامَ يَقُومُ قِيَمًا وَقِيَمًا وَحِجَّتُهُ قَوْلُ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ)^(٦)

ك أرسلت نورا بدين قيم

فنشهد أنّك عبد الملي

(١) الخصائص: ٣/١٤٥.

(٢) النساء: ٥.

(٣) المائدة: ٩٧.

(٤) اوضح المسالك: ٤/٣٢٨.

(٥) معاني القراءات: ١/٢٩٠.

(٦) ديوان حسان: ٣٧٦.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ «قِيَامًا لِلنَّاسِ» أَي صَاحِبًا لِدِينِهِمْ وَأَمَّا وَهُمَا مُصَدِّرَانِ مِنْ قَامَ وَالْأَصْلُ فِيهِ
قَوَامًا تَقُولُ قَاوِمٌ يُقَاوِمُ مَقَاوِمَةً^(١)

٢٨ - فك الإدغام من لام الفعل عند اتصاله بالضمائر

ذكر ابن هشام أنَّ نافع وعاصم قرأوا «وَقَرْنَ» بالفتح وهو قليل لأنَّه مفتوح ولأنَّ
المشهور قررت في المكان بالفتح أَقِرُّ بالكسر وأما عكسه ففي قررت عينا أَقِرُّ^(٢) وهذه
القراءة صحت نسبتها الى اصحابها الذين ذكرهم ابن هشام، قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا
فِي فَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ «وَقَرْنَ فِي بَيْوتِكُنَّ» فَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ «وَقَرْنَ» بِفَتْحِ
الْقَافِ وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ «وَقَرْنَ» بِالْكَسْرِ^(٣)) وجه
ابن هشام لفظة قرَّ على المكث في المكان وهو القول المشهور في وصف الا بعض
النحاة ضعف مجيء هذا ومنهم من انكر وجوده في العربية، قال النحاس: (وَقَرْنَ بفتح
القاف و قرن بكسر القاف فيه تقديران: أما مذهب الفراء وأبي عبيد فإنه من الوقار
ويقال: وقر يقر وقورا إذا ثبت في منزله، والقول الآخر أن يكون من قرَّ في المكان يقرَّ
بكسر القاف، فيكون الأصل وقررن حذف الراء الأولى استتقالا للتضعيف وألقيت
حركتها على القاف فصار وقرن كما يقال: ظلت أفعل بكسر الظاء. فأما و قرن فقد
تكلم فيه جماعة من أهل العربية فزعم أبو حاتم أنه لا مذهب له في كلام العرب، وزعم
أبو عبيد أن أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب قال أبو جعفر: أما في قول أبي
عبيد إنَّ أشياخه أنكروه، ذكر هذا في كتاب القراءات فإنه قد حكى في الغريب
المصنّف نقض هذا، حكى عن الكسائي أنَّ أهل الحجاز يقولون: قررت في المكان

(١) حجة القراءات: ٢٣٧/١.

(٢) ينظر اوضح المسالك: ٣٤٨/٤.

(٣) السبعة في القراءات: ٥٢١-٥٢٢

أقرّ. والكسائي من أجلّ مشايخه، ولغة أهل الحجاز هي اللغة القديمة الفصيحة. وأما قول أبي حاتم: أنه لا مذهب له فقد خولف فيه، وفيه مذهبان أحدهما ما حكاه الكسائي، والآخر ما سمعت علي بن سليمان يقوله، قال: هو من قررت به عينا أقرّ. فالمعنى: واقررن به عينا في بيوتكن، وهذا وجه حسن^(١) وتوجيه القراءة عند ابن هشام توجيه جيد وسبقه إليه أوائل النحاة وقد ذكر انه من قرأ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف فهو من - قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ (وَقَرْنَ) كان في الأصل (وَأَقَرَرْنَ) بإظهار الراءين، فلما خُفّف الحرف حذفت الراء الأولى؛ لنقل التضعيف، وألقيت حركتها على القاف فقليل (وَقَرْنَ)^(٢).

٢٩ - ادغام النون في النون

استشهد ابن هشام لحذف النون بقراءة ابن عاصم لقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) وقد نسب ابن هشام هذه القراءة الى ابن عاصم وليس في القراء ابن عاصم الا حفص بين سليمان ربيب عاصم ويقال ابنه مجازا، ورواية النون الواحدة قد قرأ بها ابي بكر عن عاصم وليس حفص، قال ابن مجاهد: (قَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَحْدَهُ نَجَى الْمُؤْمِنِينَ بَنُونٍ وَاحِدَةً مُشَدَّدةَ الْجِيمِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعْلِهِ وَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ نَجَى الْمُؤْمِنِينَ بَنُونٍ الْأُولَى مَضْمُومَةٌ وَالثَّانِيَّةُ سَاكِنَةٌ وَالْجِيمُ خَفِيفَةٌ وَكَذَلِكَ قَرَأَ حَمْرَةُ وَالْبَاقُونَ وَرَوَى عُبَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعَبِيدٌ عَنْ هُرُونَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿نَجَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَالَا مَدْعَمَةٌ وَهُوَ وَهْمٌ لَا يَجُوزُ هَهُنَا الْإِدْغَامُ لِأَنَّ النُّونَ الْأُولَى مَتَحْرَكَةٌ وَالثَّانِيَّةُ سَاكِنَةٌ وَالنُّونُ لَا تُدْغَمُ فِي الْجِيمِ وَإِنَّمَا خَفِيتْ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ تَخْرُجُ مِنْ

(١) اعراب القرآن: ٣/٢١٥

(٢) ينظر معاني القراءات: ٢/٢٨٢.

(٣) الانبياء: ٨٨

الخياشيم فحذفت من الكتاب وهي في اللَّفْظ ثَابِتَةٌ وَمَنْ قَالَ مَدَغَمَ فَهُوَ غَلَطٌ^(١) ومرة اخرى نجد النحاة يقدمون اقيستهم على القراءة المتواترة المنقولة بالسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد نقل النحاس عن غيره من النحاة مانصّه (وكذلك نجّي المؤمنين بنون واحدة لأنها في المصحف كذا. وتكلم النحويون في هذا فقال بعضهم: هو لحن لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله. وكان أبو إسحاق يذهب إلى هذا القول وذهب الفراء وأبو عبيد إلى أنّ المعنى: وكذلك نجّي النجاء المؤمنين. قال أبو إسحاق: هذا خطأ لا يجوز ضرب زيدا. المعنى الضرب زيدا لأنه لا فائدة فيه إذ كان ضرب يدلّ على الضرب، ولأبي عبيد فيه قول آخر وهو أنه أدغم النون في الجيم. وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبعد النون من الجيم، فلا تدغم فيها)^(٢) وابن هشام ذهب الى انّ نجى اصله ننجّي -بفتح النون الثانية- وقيل الاصل ننجي المؤمنين -بسكونها- فأدغمت كإجاصة وإجانة وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل هو من نجا ينجو ثمّ ضُعفت عينه واسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لآئه فعل ماض^(٣). وكلام ابن هشام السابق ذكره قد سبق وان ذكره كثير من النحاة بل ان بعضهم لم يثبت غيره وعدّ غيره لحنًا، قال النحاس: (قال أبو جعفر: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل ننجّي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما، كما يحذف إحدى التائين لاجتماعهما نحو قول الله جلّ وعزّ ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٤) الأصل تتفرّقوا، والدليل على صحة ما قال أن عاصما يقرأ (نجّي)

(١) السبعة في القراءات: ٤٣٠

(٢) اعراب القرآن: ٥٥-٥٦/٣

(٣) ينظر اوضح المسالك: ٣٤٩/٤-٣٥٠

(٤) الانعام: ١٠٣

بإسكان الياء، ولو كان على ما تأوله من ذكرناه لكان مفتوحاً^(١) وقد رأيت أنَّ الفراء يطعن طعناً شديداً في هذه القراءة إذ يقول: (وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ القراء يقرؤونها بنونين، وكتابها بنون واحدة. وَذَلِكَ أَنَّ النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة عَلَى اللسان، فلَمَّا خَفِيتْ حُذِفَتْ وَقَدْ قَرَأَ عَاصِمٌ - فيما أعلم - (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تِلْكَ لِأَنَّ مَا لَمْ يَسْمِ فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضرَمَ المصدر فِي نُجِّي فنوى بِهِ الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضَرَبَ الضَرْبُ زَيْدًا، ثُمَّ تُكْنَى عَنِ الضَّرْبِ فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدًا. وكذلك نُجِّي النجاء المؤمنين)^(٢) ولم نر ابن هشام ذكر القراءة الا مستشهداً او مستدلاً على قاعدة او رأي لاحت الحاجة ولم نر منه اي تطاول او طعن في القراءة.

٣٠ - صرف غير المنصرف للتناسب

ذكر ابن هشام عدة اسباب لصرف غير المنصرف ومنها ارادة التناسب واستشهد لها بقراءة نافع والكسائي لقوله تعالى: (سَلَسِلَا)^(٣) و (قَوَارِيرَا)^(٤) ونسبها علماء القراءات الى ما نسبته ابن هشام الا انهم اضافوا ابا بكر عن عاصم أنَّه قراها كقراءة نافع والكسائي قال ابو زرعة: (قَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَالْكَسَائِيُّ «سَلَسِلَا» بِالتَّنْوِينِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ سَلَسِلَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ لِأَنَّ فَعَالَلاً لَا تَنْصَرِفُ وَكُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُهُ أَلْفٌ وَبَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ أَوْ حَرْفَانِ خَفِيفَانِ أَوْ أَكْثَرُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ نَحْوَ مَسَاجِدِ)^(٥) ومن اوائل الذين تكلموا في هذه القراءة من علماء الكوفة الفراء الذي وجه صرف

(١) اعراب القرآن: ٥٦/٣.

(٢) معاني القرآن: ٢١٠/٢.

(٣) الانسان: ٤.

(٤) الانسان: ١٥.

(٥) حجة القراءات: ٧٣٧/١.

سلاسل وقوارير ووجه الذين لم يصرفوها ونبه الى موضوع المناسبة فقال: (كتبت سلاسل بالالف، وأجراها بعض القراء لمكان الألف التي في آخرها. ولم يجر بعضهم. وقال الذي لم يجر: العرب تثبت فيما لا يجري الألف في النصب، فإذا وصلوا حذفوا الألف، وكل صواب. ومثل ذلك قوله: "كانت قوارير" أثبتت الألف في الأولى لأنها رأس آية، والأخرى ليست بآية. فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة، وكذلك رأيته في مصحف عبد الله، وقرأ بها أهل البصرة، وكتبوها في مصاحفهم كذلك. وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد في معنى نصب بكتابين مختلفين. فإن شئت أجريتهما جميعاً، وإن شئت لم تجرهما، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة. ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها (الألف)^(١) وما اجمله من تحليل ما تكلم به نحري العربية ابو علي الفارسي فذكر رأيه ورأي شيخه ابي الحسن في توجيه صرف سلاسل وقوارير فقال: (حجة من صرف: سلاسل، وقوارير في الوصل والوقف أمران: أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف، وقال: هذا لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، فاحتملوا زيادة التنوين، فلما دخل التنوين، دخل الصرف والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد، لأنهم قد قالوا: صواحبات يوسف، فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جمع الآحاد المنصرفة جعلوه في حكمها، فصرفوها...والحاق الألف في سلاسل، وقوارير كالحاقها

في قوله: الظنونا والسبيلا والرسولا ويشبه ذلك بالإطلاق في القوافي من حيث كانت مثلها في أنها كلام تام، وقياس من نون القوافي فقال^(١) أقلّي اللوم عادل والعتابا أن ينون سلاسلًا، وقواريرا على هذا المذهب، قال أبو الحسن: ولا يعجبني ذلك، لأنها ليست لغة أهل الحجاز، قال أبو الحسن: سلاسلًا، وأغلا منونة في الوصل والسكت على لغة من يصرف نحو ذا من العرب والكتاب بألف، وهي قراءة أهل مكة وأهل المدينة والحسن، وبها نقرأ، قال: وقوارير ينونهما أهل المدينة كليهما ويثبتون الألف في السكت، قال: ونحن نثبت ذلك الألف فيهما ونونهما إذا وصلنا، نحمل ذلك على لغة من يصرف أشباه ذا، وإن شئت لم تتون إذا وصلت لأنها رأس آية، وأهل الكوفة يقولون: الظنونا والسبيلا، والرسولا وأهل مكة وأبو عمرو يثبتون الألف في هذا في الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه لأنه رأس آية، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة من ينون القوافي، ولا تعجبني تلك اللغة لأنها ليست لغة أهل الحجاز^(٢) فيتبين لنا ان ابن هشام لم يخرج عن توجيه النحاة السابقين له الا انه لم يغص في علل المناسبة واسبابها بل ذكرها فقط.

٣١- أن المخففة والناصبة

ذكر ابن هشام في باب نواصب المضارع أن المصدرية وتحدث عن اختلاف القراء في قراءة قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(٣) وذكر أن حمزة والكسائي وابتا عمرو قرأ برفع يكون قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِ النَّوْنِ وَنَصَبِهَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ "أَلَّا تَكُونَ" نَصَبًا وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍ

(١) البيت لجريير ينظر المقاصد الكبرى: ٩١/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣٤٩/٦-٣٥١.

(٣) المائدة: من الآية ٧١.

وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِي «أَلَا تَكُونُ» رَفْعًا^(١) وَرَوَايَةُ الْمَفْضَل عَنْ عَاصِمٍ^(٢) وَكَذَلِكَ قَرَأَ مِنَ الْعَشْرَةِ بِقَرَأَتِهِمَا يَعْقُوبُ وَخَلْفُ^(٣) وَلَوْ تَأَمَّلْنَا تَوْجِيهَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَيَكُونُ تَوْجِيهٌ مِنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ جَعَلَ (أَنْ) مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَضْمَرَ الْهَاءَ، وَجَعَلَ «حَسِبُوا» بِمَعْنَى «عَمُوا» أَمَّا النَّصْبُ: فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ (أَنْ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْعَلْ «حَسِبُوا» بِمَعْنَى (الْعِلْمِ) وَأَمَّا رَفْعُ «فِتْنَةٌ» فَعَلَى أَنْ تَكُونَ «تَكُونُ» بِمَعْنَى الْحُضُورِ وَالْوُقُوعِ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً، فَتَنْصَبُ «فِتْنَةٌ» عَلَى الْخَبَرِ، وَيَضْمَرُ الْاسْمُ وَمِنْ هُنَا تَكُونَ بِرَفْعِ النُّونِ عَلَى أَنْ (أَنْ) مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُحذُوفٌ، أَيُّ أَنَّهُ، وَ لَا نَافِيَةٌ وَ تَكُونُ تَامَةً، وَ فِتْنَةٌ فَاعِلُهَا، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ وَهِيَ مَفْسُورَةٌ لَضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَحَسَبَ حِينَئِذٍ لِلْيَقِينِ لَا لِلشَّكِّ، لِأَنَّ الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ تَيَقُّنٍ، وَالْمَعْنَى: لَقَدْ بَالِغَ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ بِأَلْوَانِ شَتَّى مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا أَنَّهُمْ تَيَقَّنُوا أَنَّ لَا تَحْدِثُ، وَلَا تَقَعُ فِتْنَةٌ فَعَمُوا عَنْ رُؤْيَا الْحَقِيقَةِ، وَصَمَتِ آذَانُهُمْ عَنْ قَبُولِ نَصِيحَةِ أَنْبِيَائِهِمْ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ تَكُونُ بِنَصْبِ النُّونِ، عَلَى أَنَّ حَرْفَ مُصَدَّرِي وَنَصْبٍ، دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنْفِي بَلَا، وَحَسَبَ حِينَئِذٍ عَلَى بَابِهَا لِلظَّنِّ، لِأَنَّ النَّاصِبَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ الظَّنِّ، وَتَكُونُ تَامَةً أَيْضًا، وَفِتْنَةٌ فَاعِلُهَا، وَالْمَعْنَى: شَكَّ هَؤُلَاءِ الْيَهُودُ أَلَّا تَحْدِثُ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا.^(٤)

٣١- الرفع بعد حتى

ذكر ابن هشام الانصاري في شرحه على الفرية ان حتى ترفع العرب بعدها وتنصب فقال: (ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا مسببا فضلة نحو مريض زيد حتى لا

(١) السبعة في القراءات: ١٤٢/٤

(٢) ينظر جامع البيان في القراءات السبع: ١٠٢٩/٣

(٣) ينظر المبسوط في القراءات العشر: ١٨٧/١

(٤) ينظر القراءات واثرها في علوم العربية: ١٨٨/٢.

يرجونه ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١) في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه أنهم يقولون ذلك^(٢) وهذه قراءة نافع وحده ،قال ابن مجاهد : (وَاخْتَلَفُوا فِي نَصَبِ اللَّامِ وَرَفْعِهَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ فَقَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ ﴿حَتَّى يَقُولُ﴾ رَفَعًا وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿حَتَّى يَقُولُ﴾ نَصَبًا وَقَدْ كَانَ الْكَسَائِيُّ يَفْرُوها دَهْرًا رَفَعًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النِّصْبِ هَذِهِ^(٣) ويمكن ان نخرج على كلام ابن هشام بقول النحاة أن هذه قراءة أهل الحرمين وقرأ أهل الكوفة والحسن وأبو عمرو: (حتى يقول الرسول) بالنصب وهو اختيار أبي عبيدة وله في ذلك حجتان: إحداهما: عن أبي عمرو قال: (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب ،والحجة الاخرى: حكاها عن الكسائي قال: إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل قال أبو جعفر: أما الحجة الاولى بأن (زلزلوا) ماضي و (يقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب لان (حتى) ليست من حروف العطف في الافعال ولا هي البتة من عوامل الافعال وكأن هذه الحجة غلط،و حجة الكسائي بأن الفعل إذا تطاول صار بمنزلة المستقبل، كلا حجة لأنه لم يذكر العلة في النصب ولو كان الاول مستقبلا لكان السؤال بحاله ومذهب سيبويه في (حتى) أن النصب فيما بعدها من جهتين والرفع من جهتين تقول: (سرت حتى أدخلها) على أن السير والدخول جميعا قد مضيا أي سرت إلى أن أدخلها وهذا غاية وعليه قراءة من قرأ بالنصب والوجه الآخر في النصب - في غير الآية - سرت حتى أدخلها أي كي أدخلها والوجهان في الرفع

(١) البقرة: من الآية ٢١٤.

(٢) اوضح المسالك: ١٥٥/٤.

(٣) السبعة في القراءات: ١٨١.

(سرت حتى أدخلها) أي سرت فأدخلها وقد مضيا جميعا أي كنت سرت فدخلت ولا
تعمل هاهنا بإضمار (أن) لان بعدها جملة.^(١)

٣٢- رفع الفعل ونصبه بعد أو

استشهد ابن هشام بقراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا﴾^(٢) بالنصب ،
وقرا نافع بالرفع^(٣)، قال ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ﴾ فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿أَوْ يُرْسِلْ﴾ بِرَفْعِ اللَّامِ
﴿فَيُوحِيَ﴾ سَاكِنَةَ الْيَاءِ وَقَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي حَفْظِي عَنْ أَيُّوبَ ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا
فَيُوحِيَ﴾ نَصَبًا جَمِيعًا وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿أَوْ يُرْسِلْ
رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نَصَبًا جَمِيعًا^(٤) وتوجيه النحاة والقراء يكاد يكون واحدا فقد قرأ نافع ﴿أَوْ
يُرْسِلْ رَسُولًا﴾ برفع اللام، (فَيُوحِيَ) ساكنة الياء، في موضع الرفع، وقرأ الباقون
بالنصب فيهما قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ بالنصب فهو محمول
على المعنى الذي في قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، لأن المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا
بأن يوحى. . . أو أن يرسل رسولا وهذا من أجود ما قاله النحويون في هذا الحرف...
وقال أبو إسحاق النحوي: وليس ذلك وجه الكلام؛ لأنه يصير المعنى: ما كان لبشر أن
يرسل الله رسولا، وذلك غير جائز، والقول المعتمد ما أعلمتك أن ﴿أَوْ يُرْسِلْ﴾ محمول
على معنى ﴿وَحْيًا﴾، فافهمه ومن رفع فقرا ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا﴾ فالرفع في ﴿يرسل﴾ على

(١) ينظر اعراب القرآن: ١٨-١٩

(٢) الشورى: ٥١.

(٣) ينظر اوضح المسالك: ٤/١٦٨

(٤) السبعة في القراءات: ٥٨٢.

معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً، أو مرسلًا رسولاً. وذلك كلامه إياهم.^(١)

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله ﷻ: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾، فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: إلا وحياً أو من وراء حجاب، كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلا، فأجري على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحياً أو أن يرسل)^(٢).

٣٣ - إضافة المائة الى جمع

استشهد ابن هشام لهذه المسألة بقراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٣) يقول ابن مجاهد: (وَاخْتَلَفُوا فِي التَّنْوِينِ مِنْ قَوْلِهِ «ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ» فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ مِنْوَنًا وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ مُضَافًا غَيْرَ مِنْوَنٍ)^(٤) وجاء ابن هشام بهذه القراءة بعد أن اثبت ان المائة والالف حقهما ان يضافا الى مفرد وهو الكثير فيهما ،اما القليل فهو اضافتهما الى جمع والقراءة القرآنية شاهد على اضافتهما الى الجمع.

(١) ينظر معاني القراءات: ٣٩٥/٢.

(٢) الكتاب: ٤٩/٣.

(٣) الكهف: من الآية ٢٥.

(٤) السبعة في القراءات: ٣٨٩-٣٩٠.

٣٤- الوقف على المنقوص المجرور

تحدث ابن هشام الانصاري في باب الوقف أن المنقوص (إذا كان مرفوعاً أو مجروراً) جاز اثبات ياءه وحذفها ولكن الأرجح في المنون الحذف، نحو هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾^(١) ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾^(٢) والأرجح في غير المنون الإثبات كهذا القاضي "ومررت بالقاضي"^(٣) وهذه قراءة ابن كثير كما أشار إليها علماء القراءات فإن ابن كثير في رواية القواس والبزي، ويعقوب يصلونها بالتثوين ويقفون عليها بالياء. الباقيون يقفون عليها بغير ياء، وكذلك ابن كثير في رواية ابن فليح. ولم يختلفوا في الوصل أنه بالتثوين ولا يجوز غيره^(٤) ونبه الداني إلى أن القراءة الثانية أيضاً قراءة ابن كثير^(٥) وذكر كثير من علماء القراءات أن الحذف وإثبات الياء في مثل هذه الحالة جائز عند العرب، وكلا الإثبات والحذف من لغاتهم^(٦).

٣٥- الوقف على تاء التانيث وابدالها هاء

عندما قرأ الكسائي قوله ﷻ: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ اتفقوا على فتح التاء في الإدراج، ووقف الكسائي وحده على (هَيْهَاهُ) ووقف الباقيون على الأولى بالتاء وعلى الثانية بالهاء، قال أبو منصور: أما ما قاله الكسائي من الوقوف عليهما معاً بالهاء فلأن تاءهما في الأصل هاء، فإذا تحركت صارت تاء، وإذا وقفت عليها كانت هاء

(١) الرد: من الآية ٧.

(٢) الرد من الآية ١١.

(٣) أوضح المسالك: ٢٩٦/٤.

(٤) المبسوط: ٢٥٤/١-٢٥٥.

(٥) جامع البيان في القراءات السبع: ١٢٤٨/٣.

(٦) الكنز في القراءات العشر: ٨٤/١.

كهاء المؤنثات، مثل هاء الرحمة، والصلاة، والحسنة، وأمّا من وقف على الأولى بالتاء وعلى الثانية بالهاء فلأن الأولى الإدراج فيها أكثر؛ لأنها وكّدت بالثانية فصارتا شيئاً واحداً، وجعلوا الثانية هاء في الوقف على الأصل وقال أحمد بن يحيى: من جعلهما كالحرف الواحد ولا يُفرد لم يقف على الأولى ووقف على الثانية بالهاء؛ كما يقف على اثنتي عشرة بالهاء، ومن نوى الإفراد وقف عليهما بالهاء، لأن الأصل الهاء، فقف كيف شئت. قال: وكأنني أستحب الوقوف على التاء؛ لأن من العرب من يخفضُ التاء على كل حال قال أبو منصور: والقراء كلهم على فتح التاءين في المضي^(١) وكذا رواية البزي عن ابن كثير^(٢)، وكلام ابن هشام عنها وعن نقلها قولٌ يعتدُّ به .

٣٦- الوقف على تاء التأنيث

ذكر ابن هشام قول الله تعالى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾^(٣) ومستدلاً بقراءة نافع وابن عامر وحمزة لها فقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾ بالتاء المجرورة في الرسم فوقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الباقر بالتاء على الرسم، والكسائي على أصله في الإمامة بخلاف عنه.^(٤) ونبه الى هذا الوقف كثير من النحاة وشرح الفرية^(٥). فلو قلنا يا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، الْبَقَرَةُ مثل: فَاطِمَةُ، تقف عليه بالتاء، بدل من أن تقول: بَقَرَةُ تقول: بَقَرَتِ، فقال مُجِيبٌ: ما أحفظ منها ولا آيت، والأصل أن يقول: يا أهل البقرة ما أحفظ منها ولا آية، فوقف بالتاء: بَقَرَتِ وآيت، هذا مسموعٌ في لسان العرب لكنه قليل وأكثر من وقف بالتاء .. إذا وقف بالتاء حينئذٍ يُسَكَّنُهَا .. أكثرهم يُسَكَّنُهَا، ولو كانت مُنَوَّنةً

(١) ينظر معاني القراءات: ١٩٣/٢.

(٢) ينظر النشر: ١٣١/٢.

(٣) الدخان: من الآية ٤٣

(٤) ينظر اوضح المسالك: ٢٩٨/٤، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر: ٣٨١/١.

(٥) ينظر شرح الاشموني: ١٥/٤. وجمع الهوامع: ٤٣٨/٣.

منصوبة، وعلى هذه اللغة بها كُتِبَ في المصحف: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ ﴿شَجَرَتُ﴾
تجدها بالتاء المفتوحة والأصل نكتبها بالمربوطة، إشارة إلى هذه القراءة، لو وقف
عليها: (إِنَّ شَجَرَتُ) تقف عليها بالتاء، وعلى هذه اللغة بها كُتِبَ في المصحف:
﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ و ﴿أَمْرَاتُ نُوحٍ﴾ ﴿أَمْرَاتُ لُوطٍ﴾ تجدها مكتوبة بالتاء المفتوحة
وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، يعني: لو وقف عليها
(إِنَّ شَجَرَتُ) يقف عليها بالتاء، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي،
ووقف الكسائي على: (لات) بالهاء (لاه) ووقف الباقر بالتاء، إذاً: هو مقروء به في
السبع، دلَّ على أنه فصيح، لا نقول شاذ، بعضهم عبَّرَ بأنه شاذ، نقول: لا، ما دام أنه
قُرئ به في السبع فهو فصيح ولو كان قليلاً إذاً: (تَا تَأْنِيْثِ الْإِسْمِ) قلنا: احترز به عن
تاء تأنيث الفعل والحرف، فليس فيها إلا الوقف بالتاء فلا يوقف عليها بالهاء، وأمَّا تاء
تأنيث الاسم حينئذٍ نقول: الأصل الوقف عليها بالهاء .. إبدال التاء هاء، فتقول:
فاطمه وعائشه، هذا هو الفصيح الأكثر والأرجح.

الخاتمة

بعد أن انتهيت من بحثي الموسوم " الاستشهاد بالقراءات القرآنية العشر عند ابن هشام الانصاري في كتابه اوضح المسالك وموقفه منها " لابد من تدوين اهم النتائج وهي كالآتي:

- كان ابن هشام الانصاري يعتدُّ بالقراءة القرآنية ويعتبرها شاهداً ومن اقوى الشواهد عنده .
- اذا كان عنده شاهدان او ثلاثة من الشعر او الامثال او القراءة القرآنية فإنه يقدم القراءة عليهما حتى وإن كانت شاذة إذ كان يقدم القراءة غالباً.
- يصرح باسم من قرأ بالقراءة اذا كان من السبعة او العشرة واحيانا يستعمل الفاظ علماء القراءات مثل مصطلح(الاخوين) ويقصد بهما حمزة والكسائي كونهما من الكوفة وتتلمذ احدهما عن الآخر.
- اذا لم يصرح باسم القارئ فيقول : قرأ بعضهم ، او فيمن قرأ ، أو قراءة بعض القراء، فالقراءة في هذه المواضع من الشواذ، أو رواية ليست مشهورة عن احد السبعة، فكل لفظ يثبت به يختلف عن الآخر في القراءة وقوتها.
- يذكر المسالة النحوية او الصرفية فيناقشها قليلا ثم يأتي بالشاهد القرآني دليلاً عليها ولا يتعمق كثيراً في شرح وتوجيه الشاهد بل يذكره فقط.
- لم اجد ابداً له كلاماً يخطئ فيه القراء او ينسب اليهم الزلل او اللحن او الوهم كما فعل كثير من المتقدمين كالقراء والمبرد وغيرهم بل يحترم القراءة وخير مثال عليها انه يستشهد بها.
- وجدت انه احياناً يجلب القراءة شاهداً مفرداً مستقلاً ولا يعضدها بشاهد اخر لانفراد القراءة وحدها وندرتها فيخبر ابن هشام بالتوقف عند هذه القاعدة وعدم القياس على

غيرها والاكتفاء بشاهد واحد من القراءات على اثبات قاعدة نحوية تخالف اقيسة النحاة .

- لم اجد له اي نسبة خاطئة بقراءة الى قارئ فكل قراءة رجعت اليها عند علماء القراءات وجدت نسبة ابن هشام صحيحة الى القارئ الذي ذكره.
- وجدت انه احيانا في مسائل قليلة يذكر القراءة وينسبها الى اثنين من السبعة وعندما نرجع الى كتب القراءات نجد نسبته صحيحة لكن اغفل احد العشرة من ذكره مع الاثنين ربما لأنه يكتفي بقوة اثنين من السبعة.
- اغلب القراءات التي احتجَّ بها سبقه اليها كثير من النحاة واكثرها استشهاد بها ابن مالك في كتبه.
- وجدته وفق في توجيهه للقراءات ولم نر عنده اي اضطراب في استشاده بالقراءة على المسالة التي يذكرها.

المصادر والمراجع

- ١- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ٢- إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) دار الكتب العلمية.
- ٣- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني الدميّطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- ٤- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٦- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، هو إعراب القرآن مستلّا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) د. ياسين جاسم المحميد.

- ٧- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٨- الاقتراح في أصول النحو ، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٩- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) دار الصحابة للتراث.
- ١٠- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.
- ١٢- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبدالله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت ٩٧٨هـ) تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية ، الطبعة: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- ١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د-ت).

- ١٤- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم
الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات
الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبدالغني بن محمد القاضي (ت
١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ١٦- البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر
الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، دار
إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة
العصرية - لبنان / صيدا.
- ١٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب
الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة:
الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن
أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد
معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ٢٠- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب
البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي
- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

- ٢١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٢- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٣- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف بدر الدين المرادي المعروف بابن أم قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٥- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٢٦- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٧- الجامع الصحيح، محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الشعب، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٩- حجة القراءات، عبدالرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ) تحقيق وتعليق على حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

٣٠- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ، دار الرسالة (الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

٣١- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط ٤، ١٩٩٠ م.

٣٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ م.

٣٤- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٣٥- السبعة في القراءات ،ابن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣٦- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٣٧- الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ،عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت:٧٦٩هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاؤه، الطبعة :
العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٩- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)(ت ٩٠٠هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٩ م (الجزء الأول والثاني منه) والجزء الثالث طبعة دار أحياء الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط١، ١٩٥٥ م.

٤٠- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية ياسين العلمي على التصريح، حققه وشرح شواهدة: أحمد السيّد سيّد أحمد، راجعه: اسماعيل الجواد عبدالغني، المكتبة التوقيفية، مصر، (د - ت).

٤١- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبدالله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

٤٢- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٣- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

٤٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوّري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق).

٤٥- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٤٦- شرح كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، للرضي الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ)، وضع
هوامشه: د. أميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط ١،
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٧- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة،
الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٨- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبدالوهاب بن يوسف بن إبراهيم،
ابن السّالر الشافعي (ت ٧٨٢هـ) تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية
- صيدا بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

٤٩- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي
الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
الطبعة: الثانية، دار المعارف.

٥٠- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن
محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية عني بنشره لأول مرة برجستراسر
عام ١٣٥١هـ .

٥١- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ
مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٥٢- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد
بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي يشكري المغربي (ت ٤٦٥هـ) تحقيق:
جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى،
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- ٥٣- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ
- ١٩٩٧ م.
- ٥٤- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر المُلقَّب بـ(سيبويه)، (ت ١٨٠هـ) علّق عليه
ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥٥- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،
الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة -
١٤٠٧ هـ.
- ٥٦- الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي
(ت ١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة -
بيروت.
- ٥٧- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبدالله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن
عبدالله بن علي ابن المبارك النّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين
(ت ٧٤١هـ) تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة،
الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥٨- لسان العرب محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور
الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ) دار صادر - بيروت، الطبعة
الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

- ٥٩- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت ٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، منشورات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م.
- ٦٠- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ) تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٨١ هـ.
- ٦١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ٦٢- المجموع لمجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
- ٦٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- ٦٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبدالله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٦- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (ت ١٤٣٥هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٦٧- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٦٨- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.

٦٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلّق عليه: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة، ط ٥.

٧١- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

- ٧٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية ، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م-١٤٢٥م.
- ٧٣- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشار الشافعي المصري (ت ٩٣٨هـ) تحقيق: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٧٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٧٥- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) المطبعة التجارية الكبرى.
- ٧٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ) تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة - مصر، (د، ت).
- ٧٧- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبدالفتاح بن عبدالغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادى للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٧٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.